المملكة المغربية



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

علوم الحديث

من نخبة الفكر بشرح نزهة النظر للحافظ ابن حجر العسقلاني

السنة الثانية من التعليم الثانوي العتيق

كتاب التلميذ والتلميذة

عنوان الكتاب :

علوم الحديث

من نخبة الفكر بشرح نزهة النظر

للحافظ ابن حجر العسقلاني

السنة الثانية من التعليم الثانوي العتيق

الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

رقم الإيداع القانوني : 2020MO3580

ردمك : 978-9920-770-64-4

طبعة 1442هـ/2020م

الإخراج الفني والطباعة:



دار أبي رقراق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف : 83 75 20 0537 **الفاكس** : 89 75 20 0537



مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فيسرنا أن نقدم لأبنائنا التلاميذ والتلميذات كتاب مادة علوم الحديث للسنة الثانية من التعليم الثانوي العتيق، وقد اعتمدنا في تأليفه نخبة الفكر بشرحها نزهة النظر للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله. ولما كان منهج الحافظ ابن حجر في كتابه مبنيا على الاختصار سعينا إلى مزيد بيان وتوضيح لبعض المسائل من خلال المصادر والمراجع المعتمدة في علوم الحديث، مراعين في ذلك التدرج المعرفي للتلاميذ ومستحضرين ما اكتسبوه من معارف أساسية متعلقة بالمادة في السنة الأولى من التعليم الثانوي العتيق.

وسلكنا في إعداد الكتاب منهجا موحدا بين جميع الدروس محققا لمقاصد المادة وأهدافها، وذلك بذكر عنوان الدرس، وبيان أهدافه، ثم التمهيد له بما يضع الدرس في سياقه، وأتبعنا ذلك بذكر متن نخبة الفكر، وشرح المفردات والعبارات، ووضع أسئلة توجيهية تساعد على استخلاص مضمون المتن، ثم تحليل ومناقشة محاوره، وإيراد نصوص مختارة من كلام الأئمة الأعلام للاهتداء والاقتداء بما تتضمنه من قيم خلقية رفيعة، وتقويم مكتسبات المتعلمين، وإغناء معارفهم وتثبيتها بإيراد نقول نفيسة من أقوال العلماء في نصوص الاستثمار، ثم وضع أسئلة معينة على الإعداد القبلي للدرس المقبل.

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في تقريب هذه المادة للمتعلمين، وأن يمن على الجميع بالفتح والفهم لتحصيل العلم النافع والعمل الصالح.

والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد

كيف أستعمل كتابي

الدرس 1

التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه نخبة الفكر

أهداف الدرس

- أن أتعرف المصنفين في علم مصطلح الحديث ومصنفاتهم.
- أن أتعرف حياة الحافظ ابن حجر.
- أن أدرك سبب تأليف نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر.
- أن أخلص النية في طلب العلم، وأتخلق بآداب المحدث والطالب.

أهداف الدرس
تحديد الأهداف المراد تحقيقها في نهاية الدرس.

تمهيد

كثرت التصانيف في مصطلح الحديث، وهي متفاوتة فيما بينها ترتيبا وتهذيبا وتيسيرا، فكان ذلك داعيا ليضع الحافظ ابن حجر رحمه الله ملخصا للمهم من مسائل علم الحديث سماه «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» على ترتيب ابتكره وسبيل انتهجه، ضم إليه شوارد الفرائد وزوائد الفوائد، ثم وضع للخصه شرحا يحل رموزه، ويفتح كنوزه سماه: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر».

فما أهمية كتاب: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» ضمن جهود العلماء في التصنيف في علم الحديث؟ وما الذي تميز به؟ وما أثر مؤلفه في هذا العلم وغيره؟

تمهيد:
مدخل يضع المتعلم(ة) في سياق الدرس.

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «الحَمْد لله الَّذي لَمْ يَزَلْ عَالِماً قَديراً، وصلَّى اللهُ عَلى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذي أرْسَلَهُ إلى النَّاس كافَّةً بَشيراً وَنَذيراً، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وصَحْبِه وسَلَّمَ تَسْليماً كَثيراً.

أَمَّا بَعْدُ: فإنَّ التَّصَانيفَ في اصْطلاحِ أهْلِ الحَديث قَدْ كَثُرَتْ، وبُسطَتْ وَاخْتُصِرَتْ، فَسَأَلَني بعْضُ الإخْوَانِ أَنْ أُلخِّصَ لَهُ المهمَّ مِنْ ذلكَ، فَأَجَبْتُهُ إلَى سُؤَالِه رَجَاءَ الانْدِرَاجِ في تِلْكَ المَسَالك».

المتن
كلام المصنف المتعلق بموضوع الدرس.

الفهم:
الشرح: توضيح المفردات والتراكيب الواردة في المتن.
استخلاص المضامين: أسئلة مساعدة على استخراج مضمون النص.

الفهم

الشرح:

التَّصَانيف: جمع تصنيف، والمقصود: المصنفات التي ألفها العلماء المحدثون.

اصْطلاَح: اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم.

بعْضَ الإِخْوَانِ: قيل: هو عز الدين بن جماعة، وقيل: شمس الدين الزركشي، وقيل: غير ذلك.

استخلاص المضامين:

أستخلص من المتن سبب تأليف نخبة الفكر.

التحليل

جريا على مسلك العلماء في آداب التأليف افتتح الحافظ ابن حجر رحمه الله مصنفه بالثناء على الله تأدبا مع جلاله سبحانه، واعترافا بفضله وإنعامه، وإقرارا بعلمه المطلق وقدرته الماضية على جميع خلقه، وبالصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد ﷺ وعلى صحبه –رضوان الله عليهم– الذين حملوا إرث النبوة لمن بعدهم.

التحليل:
بيان موضوع الدرس وتقريبه وشرحه وذكر أمثلته.

أهتدي وأقتدي

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ثم إني موصيك يا طالب العلم بإخلاص النية في طلبه، وإجهاد النفس على العمل بموجبه، فإن العلم شجرة، والعمل ثمرة، وليس يعد عالما من لم يكن بعلمه عاملا، وقيل: العلم والد والعمل مولود، والعلم مع العمل، والرواية مع الدراية، فلا تأنس بالعمل ما دمت مستوحشا من العلم، ولا تأنس بالعلم ما كنت مقصرا في العمل، ولكن اجمع بينهما، وإن قل نصيبك منهما، وما شيء أضعف من عالم ترك الناس علمه لفساد طريقته، وجاهل أخذ الناس بجهله لنظرهم إلى عبادته». [اقتضاء العلم العمل، الخطيب البغدادي، ص: 14]

أهتدي وأقتدي: تعزيز القيم الأخلاقية لدى المتعلم(ة).

التقويـــم

1. أذكر بعض المصنفات في علم الحديث.
2. أنسب الكتابين التاليين لصاحبيهما وأبين ميزاتهما:
   - «جامع بيان العلم وفضله» - «الإلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع».
3. أذكر بعض مؤلفات الحافظ ابن حجر في علم الحديث.
4. أذكر ثمرات الإخلاص في طلب العلم.

التقويم: أسئلة لقياس مدى استيعاب المتعلم(ة) لموضوع الدرس وتحقق أهدافه.

الاستثمار

ذكر الحافظ السخاوي أنه سمع شيخه الحافظ ابن حجر يقول: «لست راضيا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى «شرح البخاري»، و«مقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان». بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أتقيد بالذهبي، ولجعلته كتابا مبتكرا، بل رأيته في موضع أثنى على «شرح البخاري» و«التغليق» و«النخبة»».

[الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، 2/659].

- أقرأ النص وأستخلص ما فيه من قيم خلقية.

الاستثمار: إغناء الدرس بنصوص داعمة، وتعزيز مكتسبات المتعلم(ة) وتنمية مهاراته.

الإعداد القبلي

أعد درس الخبر والأثر، وأبحث عما يلي:

1. أحدد مفهوم الخبر والأثر.
2. أبحث عن العلاقة بين الخبر والحديث.
3. أرجع إلى «موطأ الإمام مالك» وأستخرج مثالا للحديث ومثالا للأثر (عند من يرى الفرق بينهما).

الإعداد القبلي: أسئلة لتحضير الدرس المقبل.

كفايات تدريس علوم الحديث
بالسنة الثانية من التعليم الثانوي العتيق

ينتظر في نهاية العام الدراسي أن يكون المتعلم(ة):

- متمكنا من فهم مضامين المتن المقرر.
- مدركا لأهمية وفوائد علم مصطلح الحديث، وجهود العلماء فيه.
- عارفا اصطلاحات المحدثين ومعاني إطلاقاتهم الخاصة على الأحاديث والرواة.
- قادرا على التعامل مع المصادر الحديثية.
- متمثلا القيم الخلقية من علوم الحديث مهتديا ومقتديا بها في حياته العملية.
- معتزا بالسنة النبوية، عاملا بها وداعيا إليها.

التوزيع الدوري والأسبوعي

الدورة	الأسبوع	الدروس
الأولى	1	التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه نخبة الفكر
	2	الخبر والحديث والأثر
	3	المتواتر والآحاد
	4	الحديث المشهور
	5	العزيز والغريب
	6	الحديث الصحيح ومراتبه
	7	فرض كتابي رقم: 1
	8	تصحيح ودعم وتثبيت
	9	الحديث الحسن
	10	زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ
	11	الحديث المعروف والمنكر
	12	الاعتبار والمتابعات والشواهد
	13	محكم الحديث ومختلفه
	14	الناسخ والمنسوخ
	15	أنشطة تطبيقية
	16	فرض كتابي رقم: 2
	17	تصحيح ودعم وتثبيت

التوزيع الدوري والأسبوعي

الدورة	الأسبوع	الدروس
الثانية	18	المردود وأقسامه
	19	الحديث المرسل
	20	المعضل والمنقطع
	21	السقط الظاهر والخفي
	22	أسباب الطعن في الراوي
	23	الموضوع والمتروك
	24	فرض كتابي رقم: 1
	25	تصحيح ودعم وتثبيت
	26	الحديث المعلل
	27	المدرج والمقلوب
	28	المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب
	29	المصحف والمحرف
	30	الاختصار في الحديث وروايته بالمعنى
	31	أنشطة تطبيقية
	32	ورشات عمل للدعم والتطبيق
	33	فرض كتابي رقم: 2
	34	تصحيح ودعم وتثبيت

الدرس 1 / التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه نخبة الفكر

أهداف الدرس

- أن أتعرف المصنفين في علم مصطلح الحديث ومصنفاتهم.
- أن أتعرف حياة الحافظ ابن حجر.
- أن أدرك سبب تأليف نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر.
- أن أخلص النية في طلب العلم، وأتخلق بآداب المحدث والطالب.

تمهيد

كثرت التصانيف في مصطلح الحديث، وهي متفاوتة فيما بينها ترتيبا وتهذيبا وتيسيرا، فكان ذلك داعيا ليضع الحافظ ابن حجر رحمه الله ملخصا للمهم من مسائل علم الحديث سماه «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» على ترتيب ابتكره وسبيل انتهجه، ضم إليه شوارد الفرائد وزوائد الفوائد، ثم وضع لملخصه شرحا يحل رموزه، ويفتح كنوزه سماه: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر».

فما أهمية كتاب: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» ضمن جهود العلماء في التصنيف في علم الحديث؟ وما الذي تميز به؟ وما أثر مؤلفه في هذا العلم وغيره؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «الحَمْد لله الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَديراً، وصلَّى اللهُ عَلى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلى النَّاس كافَّةً بَشِيراً وَنَذِيراً، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً.

أَمَّا بَعْدُ: فإِنَّ التَّصَانِيفَ في اصْطلاحِ أَهْلِ الحَديثِ قَدْ كَثُرَتْ، وبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ، فَسَأَلَنِي بعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُ المهمَّ مِنْ ذلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ المَسَالِكِ».

الفهم

الشرح:

التَّصَانِيف: جمع تصنيف، والمقصود: المصنفات التي ألفها العلماء المحدثون.

اصْطلاَح: اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم.

بعْضُ الإِخْوَانِ: قيل: هو عز الدين بن جماعة، وقيل: شمس الدين الزركشي، وقيل: غير ذلك.

استخلاص المضامين:

أستخلص من المتن سبب تأليف نخبة الفكر.

التحليل

جريا على مسلك العلماء في آداب التأليف افتتح الحافظ ابن حجر رحمه الله مصنفه بالثناء على الله تأدبا مع جلاله سبحانه، واعترافا بفضله وإنعامه، وإقرارا بعلمه المطلق وقدرته الماضية على جميع خلقه، وبالصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد ﷺ وعلى صحبه -رضوان الله عليهم- الذين حملوا إرث النبوة لمن بعدهم.

أولا: بداية التصنيف في علم المصطلح:

من أوائل المصنفات في هذا الفن:

- «المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» للقاضي الحسن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزي، (ت:360هـ) لكنه لم يستوعب (كما قال الحافظ ابن حجر).

- «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت:405هـ)، وعقب عليه الحافظ ابن حجر بأنه لم يهذب ولم يرتب.

- «المُسْتَخْرج على معرفة علوم الحديث» لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:430هـ)، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه معرفة علوم الحديث من قواعد هذا الفن، وأبقى أشياء للمتعقب، كما ذكر ابن حجر.

– «الكفاية في علم الرواية» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:463هـ)، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية.

– «جامع بيان العلم وفضله» للحافظ ابن عبد البر (ت: 463هـ) وضع فيه أبوابا في أدب الرواية وغيرها.

–«الإلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ت:544هـ) وقد اقتصر على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء، وما يتفرع عنها لكنه جيد في بابه، وصفه ابن حجر بأنه: كتاب لطيف.

– «علوم الحديث» أو «مقدمة ابن الصلاح» لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي المشهور بابن الصلاح (ت:643هـ) قال عنه الحافظ ابن حجر: إنه هذب فنون هذا العلم، وأملاه شيئا بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره.

– «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» لمحيي الدين النووي (ت:676هـ) وهو اختصار لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح.

– «الخلاصة في معرفة الحديث» لأبي محمد الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: 743هـ).

– «التبصرة والتذكرة» أو«ألفية العراقي»: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت:806هـ) نظم فيها علوم الحديث لابن الصلاح وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

ثانيا: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه «نخبة الفكر»

1. التعريف بالحافظ ابن حجر:

أ– اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن على بن أحمد الكناني العسقلاني المصري القاهري الشافعي يعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه.

كان مولده في شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة على شاطئ النيل بمصر القديمة، نشأ يتيما؛ إذ مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، وكان أبوه قد أوصى به إلى رجلين ممن كانت بينه وبينهم مودة، هما: زكي الدين أبو بكر ابن نور الدين علي

الخروبي (ت:787هـ) وكان تاجرا كبيرا بمصر، والعلامة شمس الدين ابن القطان (ت:813هـ) الذي كان له بوالده اختصاص.

حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، وصلى بالناس التراويح إماما في المسجد الحرام وهو ابن اثنتي عشرة سنة إبان مجاورته مع وصيه الخروبي بمكة المكرمة سنة (785 هـ).

ب- رحلاته في طلب العلم:

تحدث شمس الدين السخاوي في كتابه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» عن رحلات الحافظ ابن حجر في طلب العلم، وهي جمة غفيرة، وأول ما رحل -كما ذكر السخاوي- في سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة إلى «قوص» وغيرها من بلاد الصعيد، ثم رحل في أواخر سنة سبع وتسعين وسبعمائة إلى الإسكندرية، ثم رحل إلى الحجاز واليمن، ولقي بمكة وبمنى والمدينة النبوية جمعا من العلماء والمسندين، ثم لما أشرف على الاستيفاء وحصول الاستيعاب لِما أمكن بالديار المصرية رحل إلى البلاد الشامية للأخذ عمن بها، والتقى في رحلاته جمعا من العلماء، واستفاد منهم وأفاد، وقد ذكر الحافظ السخاوي- في ترجمته للحافظ ابن حجر في الكتاب الذي أشرنا إليه آنفا- تفاصيل رحلته وحياته [الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، 142/1].

ج- مؤلفاته:

مصنفات الحافظ ابن حجر عديدة، منها:

- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وهو من أجل تصانيف الحافظ وأشهرها وأكثرها نفعا.

- «الإصابة في تمييز الصحابة» وقد ترجم فيه لصحابة رسول الله ﷺ.

- «إنباء الغمر بأبناء العمر» رتبه على السنين، أورد في كل سنة أحوال الدول وأحداثها ووفيات الأعيان مستوعبا لرواة الحديث.

- «تبصير المنتبه وتحرير المشتبه» حرر فيه كتاب المشتبه للذهبي فضبط فيه الأسماء بالحروف واستدرك فيه ما فات الذهبي من أسماء.

- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» يعني رجال الموطأ ومسند أبي حنيفة ومسند الشافعي ومسند أحمد.

- «تغليق التعليق على صحيح البخاري» يشتمل على وصل الأحاديث المعلقة المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة الواقعة في صحيح البخاري.

- «تهذيب التهذيب» لخص فيه تهذيب الكمال في الرجال للمزي مع زيادات كثيرة أضافها إليه.

- «تقريب التهذيب» مختصر تهذيب التهذيب له، يشتمل على تراجم رجال الكتب الستة.

توفي الحافظ ابن حجر رحمه الله في شهر ذي الحجة سنة: 852هـ.

2. أهمية وسبب تأليف « نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر»:

يعد كتاب «نخبة الفكر» من كتب مصطلح الحديث المهمة في بابها الغزيرة في مادتها؛ فقد جمع فيها رحمه الله خلاصة كتب هذا الفن وزبدتها، وقد اهتم به العلماء والدارسون قديما وحديثا، وتناولوه بالدرس والشرح ووضع الحواشي عليه ونظمه، إلى غير ذلك من وجوه العناية والاهتمام به، فأصبح مدارَ اعتمادهم في هذا الفن.

وقد نص ابن حجر رحمه الله على سبب تأليف كتابه بقوله: «إن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث، قد كثرت للأئمة في القديم والحديث؛ فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة، سميتها: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

أهتدي وأقتدي

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ثم إني موصيك يا طالب العلم بإخلاص النية في طلبه، وإجهاد النفس على العمل بموجبه، فإن العلم شجرة، والعمل ثمرة، وليس يعد عالما من لم يكن بعلمه عاملا، وقيل: العلم والد والعمل مولود، والعلم مع العمل، والرواية مع الدراية، فلا تأنس بالعمل ما دمت مستوحشا من العلم، ولا تأنس بالعلم ما كنت مقصرا في العمل، ولكن اجمع بينهما، وإن قل نصيبك منهما، وما شيء أضعف من عالم ترك الناس علمه لفساد طريقته، وجاهل أخذ الناس بجهله لنظرهم إلى عبادته». [اقتضاء العلم العمل، الخطيب البغدادي، ص: 14]

التقويـــم

1. أذكر بعض المصنفات في علم الحديث.

2. أنسب الكتابين التاليين لصاحبيهما وأبين مميزاتهما:

–«جامع بيان العلم وفضله» – «الإلْماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع».

3. أذكر بعض مؤلفات الحافظ ابن حجر في علم الحديث.

4. أذكر ثمرات الإخلاص في طلب العلم.

الاستثمار

ذكر الحافظ السخاوي أنه سمع شيخه الحافظ ابن حجر يقول: «لست راضيا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى «شرح البخاري»، و«مقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان». بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أتقيد بالذهبي، ولجعلته كتابا مبتكرا، بل رأيته في موضع أثنى على «شرح البخاري» و«التغليق» و«النخبة»».

[الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، 2/659].

– أقرأ النص وأستخلص ما فيه من قيم خلقية.

الإعداد القبلي

أعد درس الخبر والأثر، وأبحث عما يلي:

1. أحدد مفهوم الخبر والأثر.

2. أبحث عن العلاقة بين الخبر والحديث.

3. أرجع إلى «موطأ الإمام مالك» وأستخرج مثالا للحديث ومثالا للأثر (عند من يرى الفرق بينهما).

الدرس 2 الخبر والحديث والأثر

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم: الحديث، والخبر، والأثر.
- أن أميز بين المصطلحات السابقة.
- أن أوقر العلماء وأقدر جهودهم في خدمة الحديث النبوي الشريف.

تمهيد

العناية بالألفاظ والمصطلحات منهج قرآني ونبوي فريد، روعي في كثير من الآي والأحاديث؛ فلا غرو أن يرث هذا الميراث ورثة الأنبياء، فيقيدون الألفاظ، ويحدون المصطلحات، حتى لا تختلط المعاني بعضها ببعض، وإذا كان اللسان العربي حمال أوجه فبدهي أن نجد لذلك أثرا في تحديد المعاني الاصطلاحية، وأن نلاحظ اتفاق أو اختلاف العلماء في تحديد معاني بعض المصطلحات، ومنها: الخبر، والحديث، والأثر.

فما مفهوم هذه المصطلحات؟ وما العلاقة بينها؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فأقولُ: الخَبَرُ إمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ بلا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ».

الفهم

الشرح:

الخبر: ما يُنقل ويُتحدث به، والتخبر: السؤال عن الخبر، وخبرت الأمر عرفته على حقيقته.

طرق: المراد بها هنا الأسانيد، والإسناد: حكاية طريق المتن.

مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الاثْنَيْنِ: بثلاثة فصاعدا، ما لم يجمع شروط المتواتر.

استخلاص المضامين:

أستخرج من المتن أنواع الخبر باعتبار طريق وصوله إلينا.

التحليــــل

أولا: تعريف الخبر

أ- الخبر لغة: واحد الأخبار وأخبرته بكذا وخبرته بمعنًى، والاستخبار: السؤال عن الخبر. وكذلك التخبر. والمخبر: خلاف المنظر، والخبير: العالم. [الصحاح، الجوهري، 178/1].

ب- الخبر اصطلاحا: الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث. وعبر الحافظ ابن حجر بالخبر ليكون أشمل، ومعنى ذلك: «أن الخبر أعم مطلقا، فكلما ثبت الأعم ثبت الأخص، ولأنه إذا اعتبرت هذه الأمور في الخبر الذي هو وارد من غير النبي ﷺ فَلأن يعتبر ذلك فيما ورد عنه من باب أولى، بخلاف ما إذا اعتبرت في الحديث، فإنه لا يلزم اعتبارها في الخبر؛ لأنه أدون رتبة من هذا الحديث» [شرح نخبة الفكر، للقاري، ص: 157].

ثانيا: تعريف الحديث

أ- الحديث لغة: هو الجديد، وسمي الكلام حديثا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء [مقاييس اللغة، ابن فارس، 36/2 بتصرف].

ب-الحديث اصطلاحا: ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

وأما الفرق بين الحديث والخبر فقيل: إنهما مترادفان، وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: «الإخباري»، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: «المحدث». وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق: فكل حديث خبر، من غير عكس.

ثالثا: تعريف الأثر

أ- لغة: مأخوذ من أثر، وهذا الأصل يدور على: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي [مقاييس اللغة، ابن فارس، 56/1]. ويطلق على: ما خلفه السابق، والخبر المروي، والسنة الباقية.

ب- اصطلاحا: قيل: إنه مرادف للحديث، ومنه ما في مقدمة صحيح الإمام مسلم من تسمية الأحاديث بالآثار، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالحديث: الأثري، وقيل: الأثر أعم من الحديث؛ فالحديث خاص بما جاء عن النبي ﷺ، والأثر يشمل ما جاء عن النبي وغيره من الصحابة والتابعين، وقيل: إنهما متباينان؛ فالحديث ما جاء عن النبي، والأثر ما جاء عن الصحابة.

أهتدي وأقتدي

ورد أن الإمام مالكا -رحمه الله- كان إذا أتاه الناس يسألونه أرسل إليهم من يسألهم: «يقول لكم الشيخ تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل خرج إليهم، وإن قالوا: الحديث دخل مغتسله، واغتسل وتطيب، ولبس ثيابا جددا، وتعمم، وتلقى له منصته؛ فيخرج فيجلس عليها وعليه الخشوع، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ...، قال ابن أبي أويس: فقيل لمالك في ذلك؟ فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث به إلا على طهارة متمكنا» [الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 45/2 بتصرف].

التقويـــــم

1. أبين الفرق بين الحديث والخبر والأثر.
2. أستخلص مظهرين من مظاهر تعظيم الإمام مالك -رحمه الله- لحديث رسول الله ﷺ.

الاستثمار

قال الإمام السيوطي رحمه الله في ألفيته:

....	***	.........، والحديث قيدوا
بما أضيف للنبي قولا أو	***	فعلا وتقريرا ونحوها حكوا
وقيل: لا يختص بالمرفوع	***	بل جاء للموقوف والمقطوع
فهو على هذا مرادف الخبر	***	وشهروا ردف الحديث والأثر

[ألفية السيوطي، ص: 15]

- أستخلص بأسلوبي مضمون هذه الأبيات.

الإعداد القبلي

1. أعرف بالمتواتر وأبحث عن أنواعه وشروطه.
2. أبحث عن مفهوم الآحاد وأقسامه.
3. أُعد أمثلة للمتواتر اللفظي.

الدرس 3 المتواتر والآحاد

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم المتواتر وشروطه وأقسامه.
- أن أدرك مفهوم الآحاد وأقسامه.
- أن أتبين أهمية توثيق العلم وحسن تخير من يؤخذ عنه.

تمهيد

ينقسم الحديث تقسيمات عدة باعتبارات مختلفة؛ فباعتبار القبول والرد، ينقسم إلى: مقبول، ومردود، وباعتبار من ينسب إليه، ينقسم إلى: قدسي، ومرفوع، وموقوف، ومقطوع، وباعتبار طريق وصوله إلينا ينقسم إلى: متواتر، وآحاد، والذي يعنينا في هذا المقام هو الاعتبار الأخير.

فما هو المتواتر وما هو الآحاد؟ وما فائدة التمييز بينهما بالنسبة لطالب علم الحديث؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فالأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ الْمُفيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينيّ بِشُرُوطِهِ. . . ».

الفهم

الشرح:

العِلْمِ الْيَقِينيّ: العلم الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافا لا يبقى معه شك.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن قسما من أقسام الخبر باعتبار طريق وصوله إلينا.
2. أستخرج من المتن نوع العلم الذي يفيده المتواتر.

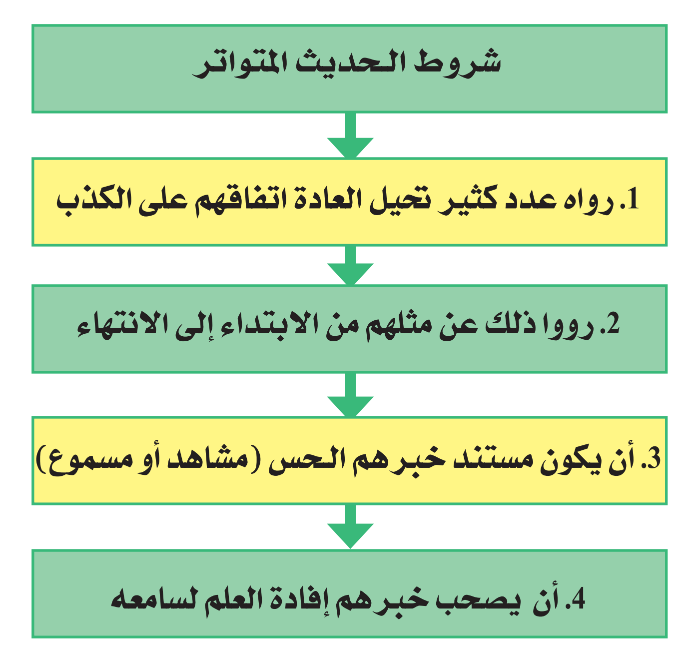
التحليـــل

أولا: الحديث المتواتر

1. تعريفه:

أ- المتواتر لغة: اسم فاعل من التواتر، وهو: التتابع [مقاييس اللغة، ابن فارس، 84/6].

ب- المتواتر اصطلاحا، ما رواه عدد كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند خبرهم الحس. فالمتواتر ما استجمع الشروط التالية:



وقد أبهم الحافظ ابن حجر شروط المتواتر في المتن، وذكرها في الشرح؛ لأن المتواتر على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد (وإنما من مباحث علم الأصول)؛ إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث: صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله (أي: عن صفاتهم) بل يجب العمل به من غير بحث.

2. العدد الذي يحصل به التواتر:

اختلف العلماء في حد العدد الذي يحصل به التواتر على أقوال، وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر عدد معين؛ فأفاد العلم، وليس بلازم أن يطرد في غيره؛ لاحتمال اختصاص إفادة العلم في الأمر الذي ورد فيه عدد معين لذلك الأمر دون غيره. وذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه لا

معنى لتعيين العدد على الصحيح فإذا ورد الخبر كذلك، وانضاف إليه أن يستوي الأمر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه إلى انتهائه، –والمراد بالاستواء: أن لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع، لا أن لا تزيد، وأن يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما ثبت بقضية العقل الصرف، كالواحد نصف الاثنين؛ فهذا هو المتواتر.

3. هل يوجد المتواتر بالشروط المتقدمة؟

نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن الصلاح أنه ذكر أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز ويقل وجوده إلا أن يُدعى ذلك في حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ]. ورد على ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: وما ادعاه (ابن الصلاح) من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره (كابن حبان والحازمي) لأن ذلك نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب، أو يحصل منهم اتفاقا.

ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجودا كثيرا في الأحاديث: أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، إلى آخر الشروط، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.

هذا. وقد جمع بعض الحفاظ الأحاديث المتواترة في كتب مفردة، منهم: الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»، وهو مختصر من كتاب مطول له في ذلك، والإمام الزبيدي، في كتابه: «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»، ومحمد بن جعفر الكتاني في كتابه: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» رحمهم الله جميعا.

4. دلالة المتواتر:

المتواتر يفيد العلم الضروري الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به بحيث لا يمكنه دفعه، ولا يتردد في تصديقه، بل يحصل بمجرد سماع الخبر والوقوف عليه من غير بحث ونظر، بخلاف العلم النظري المتوقف حصوله على البحث.

وقيل: إن المتواتر لا يفيد العلم إلا نظريا، وليس بشيء؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي؛ إذ النظر: ترتيب أمور معلومة، أو مظنونة، يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامي أهلية ذلك، فلو كان نظريا لما حصل لهم.

والفرق بين العلم الضروري والعلم النظري، هو:

– أن الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده، لكن مع الاستدلال على الإفادة.

– أن الضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر.

5. أقسام المتواتر

المتواتر باعتبار لفظه ومعناه، ينقسم إلى: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي:

أ– المتواتر اللفظي: وهو الذي روي بطرق كثيرة بلفظ واحد، ومن أمثلته حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ] رواه ما يزيد على سبعين صحابيا، وقد جمع طرقه الحافظ الطبراني في جزء، وجمع الطحاوي منها طرفا في كتابه «شرح مشكل الآثار».

ب– المتواتر المعنوي، وهو ما تواتر معناه فقط دون لفظه، بمعنى: أن يتفق الرواة جميعا على أصل المعنى ويتم التعبير عنه بألفاظ متعددة، ومثلوا لذلك بأحاديث «رفع اليدين في الدعاء»؛ فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، فيها رفع يديه في الدعاء فالذي تواتر فيه هو المعنى الكلي المتفق عليه وهو رفع اليدين.

ثانيا: خبر الآحاد

1. تعريفه:

أ– لغة: الآحاد بمعنى الواحد، وروى الأزهري عن أبي العباس أنه سئل عن الآحاد أهي جمع الأحد؟ فقال: معاذ الله، ليس للأحد جمع، ولكن إن جعلت جمع الواحد فهو محتمل مثل شاهد وأشهاد [لسان العرب، ابن منظور، 298/5].

ب– اصطلاحا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر، ومثاله: حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» [صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي] فقد تفرد به من الصحابة عمر بن الخطاب، وتفرد به من التابعين علقمة بن أبي وقاص الليثي، وتفرد به محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة...، ثم رواه خلق كثير.

2. شروط راوي خبر الآحاد:

يجب أن تتوفر في راوي خبر الآحاد الشروط الآتية:

1. أن تثبت عدالة الراوي وصدقه
2. أن يكون ضابطا تحملا وأداء
3. أن لا تكون روايته شاذة

3. أقسامه:

الآحاد من حيث طرقه ينقسم إلى غريب، وعزيز، ومشهور، ومن حيث القبول والرد ينقسم إلى مقبول ومردود، والمقبول، هو: ما يجب العمل به عند الجمهور. والمردود، هو: الذي لم يرجح صدق المخبر به؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، دون المتواتر، فكله مقبول؛ لإفادته القطع بصدق مخبره، بخلاف غيره من أخبار الآحاد.

لكن إنما وجب العمل بالمقبول منها لأنها إما:

- أن يوجد فيها أصل صفة القبول، وهو ثبوت صدق الناقل.

- أو أصل صفة الرد، وهو ثبوت كذب الناقل.

- أو لا؛ فالأول: يغلب على الظن صدق الخبر؛ لثبوت صدق ناقله؛ فيؤخذ به. والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر؛ لثبوت كذب ناقله؛ فيطرح. والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق، وإلا فيتوقف فيه، فإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول، والله أعلم.

4. دلالة أخبار الآحاد:

أخبار الآحاد قد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافا لمن أبى ذلك. والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظريا، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها.

5. حكمه:

الآحاد (بأقسامه) ينظر فيه؛ فقد يكون صحيحا، وقد يكون ضعيفا، وإذا ثبتت صحته وجب العمل به.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام مالك رحمه الله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين ممن يقول: قال فلان، قال رسول الله - ﷺ -، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينا عليه فما أخذت منهم شيئا، لم يكونوا من أهل هذا الشأن».

[الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص: 159]

التقويـــم

1. أبين الفرق بين التواتر اللفظي والتواتر المعنوي.
2. أبين شروط قبول رواية خبر الآحاد.
3. أذكر الفرق بين المتواتر والآحاد.

الاستثمار

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين، في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه؛ فثبت أن من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم». [الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص: 31].

1. أضع عنوانا مناسبا للنص.
2. ألخص النص وأدعمه بأدلة في الموضوع.

الإعداد القبلي

أعد درس الحديث المشهور، وأبحث عما يلي:

1. أبحث عن العلاقة بين المشهور والمستفيض عند الحافظ ابن حجر.
2. أبين حكم الحديث المشهور.

الدرس 4 الحديث المشهور

أهداف الدرس

- أن أعرف الحديث المشهور وأقسامه.
- أن أدرك الفرق بين المشهور والمتواتر.
- أن أميز بين المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي.
- أن أتخلق بأخلاق طالب الحديث.

تمهيد

خبر الآحاد إما أن يكون غريبا أو عزيزا أو مشهورا، والحديث المشهور قد يكون اصطلاحيا، وقد يكون مشهورا غير اصطلاحي؛ فما هو المشهور الاصطلاحي؟ وما هو المشهور غير الاصطلاحي؟ وما فائدة التمييز بينهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والثَّانِي: المَشْهُورُ وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ».

الفهم

الشرح:

الْمُسْتَفِيضُ: الذائع في الناس، واستفاض المكان إذا اتسع فهو مستفيض.

استخلاص المضامين:

أستخلص تعريف المشهور.

التحليل

أولا: المشهور: تعريفه، شروطه، أقسامه

1. تعريف المشهور:

أ- **لغة:** اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أظهرته وأوضحته، وسمي بذلك لظهوره ووضوحه، و«شهر» أصل يدل على وضوح في الأمر وإضاءة [مقاييس اللغة، ابن فارس، 222/3].

ب- اصطلاحا: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين. والمشهور هو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سمي بذلك لانتشاره، من: فاض الماء يفيض فيضا، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك.

ويشترط في اعتبار الحديث مشهورا تحقق ما يلي:

1. أن لا يقل العدد عن ثلاثة في جميع طبقات السند.

2. أن لا يبلغ عدد الرواة حد التواتر في جميع الطبقات.

وشرط العدد في جميع الطبقات يشمل الصحابة رضوان الله عليهم أيضا؛ لأن الكلام في المشهور ليس المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد (والصحابة كلهم عدول) إنما المقصود هو وصف السند؛ فلذلك اشترط العدد في طبقة الصحابة أيضا.

2. أقسامه:

المشهور بالنظر إلى الشهرة اللغوية والاصطلاحية قسمان:

الأول: مشهور اصطلاحي عند أهل المعرفة بالحديث، وهذه شهرة اصطلاحية بمعنى مخصوص، وهو الذي تقدم تعريفه.

والثاني: مشهور غير اصطلاحي، كالمشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدا، بل وما لا يوجد له إسناد أصلا، مما لم تجتمع فيه شروط المتواتر والمشهور، وهو بهذا المعنى ليس من شرطه ما سبق من الشروط في المشهور.

ثانيا: أنواع المشهور غير الاصطلاحي

المشهور غير الاصطلاحي أنواع، منها:

أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله: حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان» [صحيح البخاري، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده].

ب- مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام: مثاله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» [صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده].

ج- مشهور بين الأصوليين، مثاله، حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». صححه ابن حبان، والحاكم. [صحيح ابن حبان، باب فضل الأمة، ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة].

د- مشهور بين الفقهاء، مثاله حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» [صححه الحاكم في المستدرك وأقره الذهبي لكن بلفظ: «ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق». [المستدرك، كتاب الطلاق].

هـ- مشهور بين العامة، مثاله: حديث «العجلة من الشيطان». [سنن الترمذي، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التأني والعجلة].

ثالثا: أشهر المصنفات في الحديث المشهور

اعتنى علماء الحديث بالأحاديث المشهورة بين الناس وألفوا فيها، ومن أشهر هذه المصنفات:

- «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) للزركشي(ت:794هـ).
- «اللآلئ المنثورة، في الأحاديث المشهورة، مما ألِفَهُ الطبع، وليس له أصل في الشرع»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت:852 هـ) .
- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي(ت:902هـ).
- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (ت:911هـ).
- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني (ت: 1162هـ).

رابعا: حكم الحديث المشهور

المشهور (الاصطلاحي وغير الاصطلاحي) لا يقتضي قبولا أو ردا، بل يبحث فيه؛ فقد يكون من قبيل المقبول، وقد يكون من قبيل المردود؛ إذ الشهرة لا تقتضي صحة ولا ضعفا.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام القاضي عياض رحمه الله: «... رحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين، والأعلام السابقين، والقدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم، قرنا بعد قرن؛ فلولا اهتبالهم بنقله، وتوفرهم على سماعه، وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه لضاعت السنن والآثار، ولاختلط الأمر والنهي، وبطل الاستنباط والاعتبار...» [الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص: 7].

التقويـــم

1. أبين الفرق بين الحديث المشهور والمستفيض.
2. أذكر نوعين من أنواع المشهور غير الاصطلاحي، وأمثل لهما.
3. أستنبط مظاهر عناية الأئمة الأعلام بحديث رسول الله ﷺ، وأقترح خطوات عملية للاقتداء بهم.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «قال أبو بكر الصيرفي والقفال: إنه هو (المستفيض) والمتواتر بمعنى واحد، ونحوه قول شيخنا (يقصد الحافظ ابن حجر) في المستفيض: إنه ليس من مباحث هذا الفن، يعني كما في المتواتر ...، بخلاف المشهور؛ فإنه قد اعتبر فيه هذا العدد المخصوص، سواء كان صحيحا أم لا». [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي: 11/4].

- لِمَ لَمْ يعتبر المستفيض والمتواتر من مباحث هذا الفن؟

الإعداد القبلي

أعد درس العزيز، وأنجز ما يلي:

1. أبحث عن مفهوم الحديث العزيز وحكمه.
2. أبين أقسام الحديث الغريب.
3. أذكر أنواع الغريب النسبي.

الدرس 5 العزيز والغريب

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث العزيز والغريب.
- أن أميز بين أقسام الحديث الغريب وصوره.
- أن أدرك فضل العلم وأتحلى بالصبر في طلبه.

تمهيد

اصطلح علماء الحديث في كل نوع من أنواع الآحاد على اصطلاح خاص به حسب عدد رواته؛ فما ذا يسمى الحديث الذي انفرد به راو واحد؟ وما ذا يسمى الذي لا يقل رواة جميع طبقاته عن اثنين؟ وهل العدد شرط في صحة الحديث؟.

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «والثَّالِثُ: العَزِيزُ، ولَيْسَ شَرْطاً للصَّحيح، خِلافاً لَمَنْ زَعَمَهُ، والرابعُ: الغريبُ، وكُلُّها سِوى الأوَّلِ آحادٌ، وفيها الْمَقْبُولُ والمَرْدُودُ، لِتَوَقُّفِ الاسْتِدْلالِ بها عَلى البَحْث عنْ أَحْوالِ رُوَاتِها، دُونَ الأَوَّل، وَقَدْ يَقَع فيها مَا يُفِيدُ العِلمَ النَّظَريَّ بالقرائِنِ على الْمُخْتَار، ثمَّ الغرابَةُ: إمَّا أَنْ تَكُونَ في أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لا. فالأَوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ. والثاني: الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ، ويَقِلُّ إطْلاقُ الفَرْدِيّةِ عَليهِ».

الفـهـم

الشرح:

زَعمَه: الزَّعم هو: القول الذي قد يكون حقا أو يكون باطلا، وأكثر ما يستعمل فيما يشك فيه.

العلمَ النَّظَرِيَّ بالقرائنِ: المستفاد بالنظر في القرائن لا بنفس خبر الآحاد.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن تعريف العزيز والغريب.
2. أستخلص من المتن حكم العزيز والغريب.

التحليـــل

أولا: الحديث العزيز

1. تعريفه:

أ- لغة: من عز يعِز لقلة وجوده، أو من عز يعَز بالفتح؛ لكونه قوي بمجيئه من طريق آخر. وأصله (عز) يدل على شدة وقوة وما ضاهاهما، من غلبة وقهر. ويقال: عز الشيء حتى يكاد لا يوجد [مقاييس اللغة، ابن فارس، 38/4].

ب- اصطلاحا: هو ما لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي قوي بمجيئه من طريق آخر.

2. العزيز ليس شرطا في الصحيح:

العزيز ليس شرطا للصحيح، وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر حيث ذكر أن العزيز ليس شرطا للصحيح، خلافا لمن زعمه، وإليه يومئ كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث، حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة؛ بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة.

وصرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر؛ لأنه قال: فإن قيل: حديث: «الأعمال بالنيات» فرد؛ لم يروه عن عمر إلا علقمة؟ قال: قلنا: قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة؛ فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه -كذا قال ابن العربي-.

3. مثال العزيز:

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ» [صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان].

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية، وعبدالوارث، ورواه عن كل جماعة؛ فهو لم يقل في جميع طبقاته عن اثنين، وإن زاد في بعضها؛ إذ العبرة بأقل عدد، والزيادة مفيدة.

4. حكم الحديث العزيز:

الحديث العزيز ينظر فيه، إن وجدت فيه شروط القبول فهو مقبول، وإن اختلت فهو مردود.

ثانيا: الحديث الغريب وأقسامه

1. تعريفه:

أ- لغة: هو المنفرد أو البعيد عن أقاربه، وجمعه غرباء، والغرباء: الأباعد، ويجمع المحدثون الغريب على غرائب، والغريب: الغامض من الكلام [لسان العرب، ابن منظور، 640/1 بتصرف].

ب- اصطلاحا: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند.

وذكر الحافظ ابن حجر أن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، وأن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته؛ فالفرد: أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب: أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.

2. أقسام الحديث الغريب:

قسم الحافظ ابن حجر الغريب إلى ما كانت الغرابة في أصل سنده، وبيان ذلك في الآتي:

أ- الغرابة في أصل السند «الفرد المطلق»: أي الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي. وهو أكثر ما يطلق عليه مصطلح «الفرد»، وهو: ما كانت الغرابة في أصل سنده، ومن أمثلة الفرد المطلق: ما تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد ينفرد به راو عن ذلك المنفرد، كحديث شعب الإيمان، تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم. وفي مسند البزار، والمعجم الأوسط، للطبراني أمثلة كثيرة لذلك.

ب- الغرابة في أثناء السند «الفرد النسبي» وهو ما لم تكن الغرابة في أصل سنده؛ بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي، أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، وسمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا، ويقل إطلاق الفردية عليه. ومن أمثلة الغريب النسبي: ما رواه عيسى بن موسى غُنْجار، عن أبي حمزة السكري، الأعمش، عن أبي أيوب السَّختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ» [المعجم الأوسط للطبراني 72/7]. قال: الطبراني

رحمه الله: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري، واسمه محمد بن ميمون، تفرد به الغُنْجار، ولم يسند الأعمش عن أيوب حديثا عن غير هذا».

والغريب النسبي كثير في جميع الكتب الأمهات، ومن جوامعه الواسعة «المعجم الأوسط» للحافظ الطبراني.

ج- أنواع الغريب النسبي:

النوع	البيان
1. ما كان مقصورا على رواية معينة	**- مثل: أن يروى حديث من طريق مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ويتفرد به مالك بهذا الإسناد. وقد يكون هذا الحديث نفسه مرويا ومشهورا عن غير الزهري، عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه، أما من طريق الزهري فلم يروه إلا مالك.**
2. تفرد باعتبار حال الرواي	**- بحيث يتفرد بالحديث راو معين ثقة كأن نقول: «هذا الحديث لم يروه ثقة دعن الزهري إلا فلان»، مع أن نفس هذا الحديث قد يكون رواه عن الزهري جماعة من الرواة، إلا أنهم ضعفاء.**
3. ما قيد بأهل مصر معين	**- مثل: أن يتفرد براوية الحديث أهل بلد معين؛ فلا يروى إلا من طريقهم؛ كقولهم: «هذا الحديث لم يروه إلا أهل المدينة، أو أهل البصرة...».**

وهناك تقسيم آخر من حيث غرابة السند أو المتن؛ فهناك الغريب سندا ومتنا، وهناك الغريب سندا لا متنا.

3. حكم الحديث الغريب:

الحديث الغريب قد يكون صحيحا، وقد يكون ضعيفا ينظر فيه، فغرابته لا تقتضي صحة ولا ضعفا؛ فمتى وجدت فيه شروط القبول كان مقبولا، ومتى فقدت كان مردودا.

أهتدي وأقتدي

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وقد جعل الله العلم وسائل أوليائه، وعصم به من اختاره من أصفيائه، فحقيق على المتوسم به استفراغ المجهود في طلبه». [الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، 139/2].

التقويـــم

1. أبين الفرق بين العزيز والغريب.
2. أمثل للغريب النسبي.
3. أذكر حكم الحديث العزيز والغريب.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: روينا عن ابن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال: «الغريب من الحديث، كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث؛ يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا» [مقدمة ابن الصلاح، ص: 456]

أتأمل النص وأجيب عن الآتي:

1. أستخرج المصطلحات الحديثية المذكورة في النص، وأستدل عليها من البيقونية.
2. هل رواية الثلاثة تندرج في الحديث العزيز؟

الإعداد القبلي

أعد درس الحديث الصحيح ومراتبه، وأبحث عما يلي:

1. مفهوم الحديث الصحيح وشروطه.
2. مراتب الحديث الصحيح.

الدرس 6 الحديث الصحيح ومراتبه

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث الصحيح وأقسامه وشروطه.
- أن أميز بين أقسام الخبر باعتبار صفات رواته، وأحوال سنده.
- أن أسلك منهج المحدثين في معرفة الصحيح من الأحاديث.

تمهيد

وضع العلماء شروطا لقبول الحديث ورده، وهي غاية في الدقة، منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالمروي، وبناء على ذلك قسموا الحديث إلى مقبول، ومردود، ولكل منهما أقسام ومراتب، تختلف باختلاف شروط القبول وجودا وعدما.

فما هي شروط قبول الحديث؟ وما مراتبه؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وخبرُ الآحاد؛ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصلَ السَّنَد، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحيحُ لذاته، وتَتَفَاوتُ رُتبُهُ بِتَفَاوُتِ هذِهِ الأَوْصَافِ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ البُخَارِيّ، ثُمَّ مُسْلمٍ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا».

الفهم

الشرح:

عَدْل: العدل ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

تامِّ الضَّبْطِ: في التحمل والآداء.

معلل: ما فيه علة، سواء كانت ظاهرة أو خفية.

شاذ: المقصود بها هنا مخالفة الثقة من هو أوثق منه.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن شروط الحديث الصحيح.
2. أستخلص من المتن مراتب الحديث الصحيح.

التحليـــل

أولا: الحديث الصحيح، شروطه، أقسامه.

1. تعريفه:

أ- لغة: أصله (صح) ويدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. [مقاييس اللغة، ابن فارس، 3 / 281].

ب- اصطلاحا: ما اتصل سنده، بنقل عدل، تام الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة. وهذا التعريف تعريف الصحيح لذاته، وقُدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته، وسيأتي الكلام عن الصحيح لغيره.

2. شروطه:

1. اتصال السند
2. عدالة الرواة
3. ضبط الرواة
4. انتفاء الشذوذ
5. انتفاء العلة

أ- اتصال السند، والمتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه، ويخرج بهذا الشرط:



ويعرف علماء الحديث اتصال السند، إما بتصريح الراوي بسماع هذا الحديث من شيخه، كأن يقول: سمعت فلانا يقول كذا، أو ما ينوب مناب «سمعت» كأخبرني، أو حدثني، أو رأيت، أو غيرها من الصيغ التي تدل على أنه أخذ الحديث مباشرة عن الشيخ.

ب- عدالة الرواة: والعدل: من عنده ملكة تحمله على ملازمة التقوى والبعد عن الفسق وخوارم المروءة.

ج- ضبط الرواة، وتمام الضبط يقصد به: أن يغلب صوابُه خطأَه، وليس المقصود أنه الذي لا يُخطئ. وينقسم الضبط إلى قسمين:

- **ضبط صدر**، وهو: أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

- **ضبط كتاب**، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك؛ ليخرج الحسن لذاته فإنه لا يشترط فيه ذلك.

د- انتفاء الشذوذ، والشذوذ: مخالفة الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عددا.

هـ- انتفاء العلة، سواء كانت ظاهرة أو خفية.

3. أقسامه:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره؛ فالصحيح لذاته صحته ليست متوقفة عن أمر خارج عنه. والصحيح لغيره، هو: الحسن لذاته إذا روي من طريق أو طرق أخرى مثله أو أقوى منه.

4. مثال الصحيح:

أ- مثال الصحيح لذاته: ما أخرجه البخاري في صحيحه: حدثنا سليمان بن حرب، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاَوَةَ الإيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ» [صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان]. فهذا الحديث صحيح لتوفر شروط الصحة فيه، فإسناده متصل، ورواته كلهم عدول، تامو الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة.

ب- مثال الصحيح لغيره: ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ، حدثنا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الْمَدِينِيُّ، حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَرَّاطِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْزِعُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ تَزَلْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى تَمْحُو سَيِّئَةً، وَتَكْتُبُ الْأُخْرَى حَسَنَةً حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ» [المعجم الكبير للطبراني، 12/355]. إسناد هذا الحديث حسن، وسبب نزوله عن رتبة الصحيح لذاته خفة ضبط أحد رواته، وهو كثير بن زيد الأسلمي المدني، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ». [تقريب التهذيب، لابن حجر: 1/459].

ثانيا: مراتب الصحيح

تتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف من عدالة وضبط وغيرهما، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات، بعضها فوق بعض، بحسب

أحوال الرواة، وإذا كان كذلك فما تكون رواته في الدرجة العليا من: العدالة، والضبط، وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.

فمن الرتبة العليا في ذلك: ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد:

أ- المرتبة العليا:

- كالزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.
- وكمحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي.
- وكإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

ب- ودونها في الرتبة:

- كرواية بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه، أبي موسى.
- وكحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

جـ- ودونها في الرتبة:

- كسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- وكالعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

فإن الجميع شملهم اسم «العدالة والضبط»، إلا أن المرتبة الأولى فيهم من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها، وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة، وهي -أي الثالثة- مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسنا:

- كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر.
- وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها، نعم يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه. ويلتحق بهذا التفاضل ما ذكره ابن حجر من تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، وتقديم شرط البخاري على شرط مسلم تبعا لأصل كل منهما؛ فصار ترتيب ذلك كما يلي:

1. **صحيح اتفق عليه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما**
2. **صحيح انفرد به الإمام البخاري في صحيحه**
3. **صحيح انفرد بروايته الإمام مسلم في صحيحه**
4. **صحيح على شرطهما ولم يخرجاه في صحيحيهما**
5. **صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه في صحيحه**
6. **صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه في صحيحه**
7. **صحيح خرجه غيرهما في كتابه وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما**

وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة، أما لو رجح قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا.

كما لو كان الحديث عند مسلم، مثلا، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فردا مطلقا.

وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر، فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما، مثلا، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال.

أهتدي وأقتدي

قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: «إن الصحيح لا يُعرف بروايته فقط، وإنما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل العلم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث». [معرفة علوم الحديث، ص: 59].

التقويـــم

1. أذكر شروط الحديث الصحيح، وأمثّل له.
2. أذكر أقسام الحديث الصحيح.
3. أبين مراتب الحديث الصحيح.

الاستثمار

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «... الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوى وأسد. أما رجحانه من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه، ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة...، وأما رجحانه من حيث العدالة، والضبط؛ فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم، هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلما تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء». [نزهة النظر ، ص: 35].

- أتأمل النص وأضع في خطاطة المرجحات التي رجح بها الحافظ ابن حجر صحيح البخاري على صحيح مسلم.

الإعداد القبلي

أعد درس الحديث الحسن وأنجز الآتي:

1. أبحث عن أقوال العلماء في الحديث الحسن.
2. أستخرج من سنن الترمذي حديثا من الأحاديث التي حسنها.

الدرس 7 الحديث الحسن

أهداف الدرس	
	• أن أتعرف دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين. • أن أميز بين الحسن لذاته والحسن لغيره. • أن أعظم حديث رسول الله ﷺ قولا وعملا.

تمهيد

الحديث المقبول ليس على مرتبة واحدة، بل تتفاوت رتبه بتفاوت أوصاف رواته، فما رواه راو تام الضبط ليس كالذي رواه راو خفيف الضبط، ولذلك اصطلح العلماء على كل منهما اصطلاحا خاصا.

فما ذا يسمى الحديث الذي يرويه راو اجتمعت فيه شروط الصحة السابقة وخف ضبطه؟ وهل هو من قبيل المقبول أو المردود؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ: فالحَسَنُ لِذَاتِهِ، وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ؛ فإنْ جُمِعَا فلِلتَّرَدُّدِ في النّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وإلا فباعْتِبارِ إسْنَادَيْنِ».

الفهم

الشرح:

خَفَّ: يقال: خف القوم خفوقا: قلوا، والخف بالكسر الخفيف، والجماعة القليلة.

فإنْ جُمِعَا: أي الصحيح والحسن، في وصف واحد.

فلِلتَّرَدُّدِ في النّاقِلِ: فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل للحديث.

استخلاص المضامين:

أستخلص من المتن تعريف الحديث الحسن.

التحليـــل

أولا: تعريف الحديث الحسن وأقسامه

1. تعريفه:

أ- لغة: صفة مشبهة من الحُسْن ضد القبح ونقيضه. [لسان العرب، ابن منظور، 114/13].

ب- اصطلاحا: الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين: حسن لذاته، وحسن لغيره، ولكل منهما تعريف يختص به.

2. أقسام الحديث الحسن:

أ- الحسن لذاته: هو ما اتصل سنده، بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله، إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. وقد اقتصر الحافظ ابن حجر في المتن على قوله: «فإن خف الضبط فالحسن لذاته» لكنه بين في الشرح أن المراد مع بقية الشروط المتقدمة في الصحيح.

واختلفت عبارات العلماء في تعريف الحديث الحسن؛ فقال ابن الصلاح بعد ذكر جملة من تعاريف العلماء للحسن: «وكل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعا بين أطراف كلامهم، ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا - سلامته من أن يكون معللا. وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي». [مقدمة ابن الصلاح، ص: 31-32]

مثال الحسن لذاته:

مثاله: حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلاَةٍ». [سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك].

قال ابن الصلاح رحمه الله: «فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم». [مقدمة ابن الصلاح، ص: 35].

ب- الحسن لغيره

الحسن لغيره، هو: الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث [مقدمة ابن الصلاح، ص: 31].

وسمي حسنا لغيره؛ لأن صفة الحسن لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له، وبكثرة طرقه يصحح، وإنما نحكم له بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنا لذاته – لو تفرد – إذا تعدد، وهذا حيث ينفرد الوصف.

مثال الحسن لغيره:

من أمثلته ما رواه ابن حبان، قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا أبو خيثمة قال: حدثنا جرير عن فطر عن شرحبيل بن سعد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم له ابنتان فيحسن إليهما ما صحبتاه أو صحبهما إلا أدخلتاه الجنة» [صحيح ابن حبان، باب ذكر البيان بأن الجنة إنما تجب لمن مات له ابنتان وقد أحسن صحبتها في حياته]. إسناده ضعيف، وهو حديث حسن بشواهده؛ فشرحبيل بن سعد ضعفه غير واحد من الأئمة، لكن يعتبر بحديثه كما قال الدارقطني، وجرير: هو ابن عبد الحميد، وفطر: هو ابن خليفة المخزومي.

مثال آخر:

ما رواه عيسى بن يونس عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري قَالَ: «كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِيَتِيمٍ فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لِيَتِيمٍ، فَقَالَ: أَهْرِيقُوهُ». [سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له].

ومجالد ضعفه جماعة ونسبوه إلى الغلط والخطأ، وقد حسن الترمذي هذا الحديث؛ لأنه روي من غير وجه عن النبي ﷺ بطرق أخرى.

ثانيا: مراتب الحسن، مصادره، حكمه

1. مراتبه:

تتفاوت مراتب الحديث الحسن كما تتفاوت مراتب الصحيح، وهو مشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض. وقد ذكروا أمثلة من تفاوت مراتب الحسن لذاته؛ فذكر الإمام الذهبي أن أعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة. [الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ص: 32].

2. مصادره:

مصادر الحسن كثيرة، ومتنوعة؛ من أهمها كتب: السنن والمسانيد والمصنفات، وغيرها من أنواع الكتب الحديثية. وذكر ابن الصلاح أن جامع الترمذي أصل في معرفة الحسن، وأكثر من ذكره في جامعه، ولا وجه لتخصيص سنن الترمذي بكونها أصلا في معرفة الحسن؛ إذ فيه الحسن وما دون ذلك.

3. حكم الحديث الحسن:

الحديث الحسن بقسميه (لذاته، ولغيره) من قبيل المقبول يحتج به، وهو متفاوت؛ فالحسن لذاته أقوى من الحسن لغيره، وهو مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض.

معنى قولهم «حديث حسن صحيح»: إن جمعا (الصحيح والحسن) في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: «حديث حسن صحيح» فللتردد الحاصل من المجتهد في الراوي: هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية، فإن لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح، والآخر حسن. وعلى هذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه: «صحيح» فقط -إذا كان فردا- لأن كثرة الطرق تقوي.

الحسن عند الترمذي:

فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه؛ فكيف يقول في بعض الأحاديث: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؟ فالجواب: أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا، وإنما عرف نوعا خاصا منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: «حسن»، من غير صفة أخرى؛ وذلك أنه: يقول في بعض الأحاديث: «حسن»، وفي بعضها: «صحيح»، وفي بعضها: «غريب»، وفي بعضها: «حسن صحيح»، وفي بعضها: «حسن غريب». وفي بعضها: «صحيح غريب»، وفي بعضها: «حسن صحيح غريب». وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك؛ حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: «حديث حسن»، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى، ولا يكون راويه متهما بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن.

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: «حسن»، فقط، أما ما يقول فيه: «حسن صحيح»، أو: «حسن غريب»، أو: «حسن صحيح غريب»، فلم يعرج على تعريفه، كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه: «صحيح»، فقط، أو: «غريب»، فقط، وكأنه ترك ذلك استغناء، لشهرته عند أهل الفن. واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: «حسن» فقط؛ إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد؛ ولذلك قيده بقوله: عندنا، ولم ينسبه إلى أهل الحديث.

أهتدي وأقتدي

« قال أبو مصعب: كان مالك بن أنس لا يحدث بحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم إلا وهو على وضوء، إجلالاً له. . . ، وقال مصعب بن عبد الله : كان مالك بن أنس إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ و تهيأ، و لبس ثيابه، ثم يحدث. قال مصعب: فسئل عن ذلك، فقال: إنه حديث رسول الله ﷺ» [الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، 45/2].

التقويـــم

1. أذكر أنواع الحديث الحسن، وأمثل لها.
2. أميز بين شروط الحديث الحسن، والصحيح.
3. أبين مدلول عبارة «حسن صحيح».
4. أستخلص آداب طالب الحديث للتخلق بها.

الاستثمار

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك! فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد: فيوما يصفه بالصحة، ويوما يَصفه بالحسن، ولربما استضعفه!» [الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ص: 28-29]

أتأمل النص، وأجيب عن الآتي:

1. أشرح قول الذهبي: «لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها».
2. هل حكم العالم على الحديث بالصحة أو الضعف قطعي أو قابل للتغير مع التعليل.

الإعداد القبلي

أعد الدرس المقبل وأبحث عن الآتي:

1. حكم زيادة الثقة.
2. تعريف الشاذ والمحفوظ، وأمثل لكل واحد منهما.
3. الفرق بين الشاذ والمحفوظ.

الدرس 8 زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم زيادة الثقة وصورها وحكمها.
- أن أتعرف مفهوم الحديث الشاذ والمحفوظ وصورهما وحكمهما.
- أن أتبين العلاقة بين الشاذ والمنكر، وفائدة معرفتهما.
- أن أحرص على حفظ ما أسمع وأضبطه ضبط صدر وكتاب.

تمهيد

المخالفة في الرواية ينتج عنها عدد من مصطلحات أهل الحديث، فقد تكون المخالفة متعلقة بالسند، وقد تكون متعلقة بالمتن، والمتعلقة بالمتن أيضا ينتج عنها أنواع، تختلف باختلاف حال الراوي وصفته، وزيادته إما أن تكون مقبولة أو مردودة.

فما الفرق بين زيادة الراوي الثقة الذي يخالف من هو أوثق منه؟ وبين زيادة الراوي الضعيف الذي يخالف الثقة؟ وبماذا يسمى كل منهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «وزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ؛ فإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ».

الفـهـم

الشرح:

الثقة: هو المؤتمن، وهو مصدر وثق به يثق ثقة، ويجمع على ثقات.

المحفوظ: قصد به في المتن: ما رواه الأوثق مخالفا لمن دونه من الثقات.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن حكم زيادة الثقة.
2. أستخلص من المتن تعريف المحفوظ والشاذ.

التحليـــل

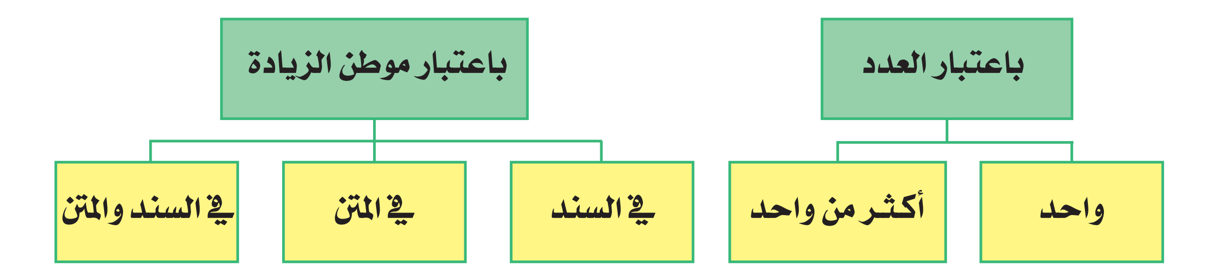
أولا: زيادة الثقة

1. تعريف زيادة الثقة:

يقصد بزيادة الثقة: انفراد الراوي الذي يقبل حديثه بزيادة لم يذكرها بقية الرواة. وقد يستفاد منها: زيادة الأحكام، وتقييد الإطلاق، وإيضاح المعاني، وغير ذلك، وتعرف الزيادة بجمع طرق الحديث.

2. صور زيادة الثقة:

لزيادة الثقة صور تختلف باختلاف العدد، واختلاف الموطن، وهي كما يلي:



3. حكم زيادة الثقة:

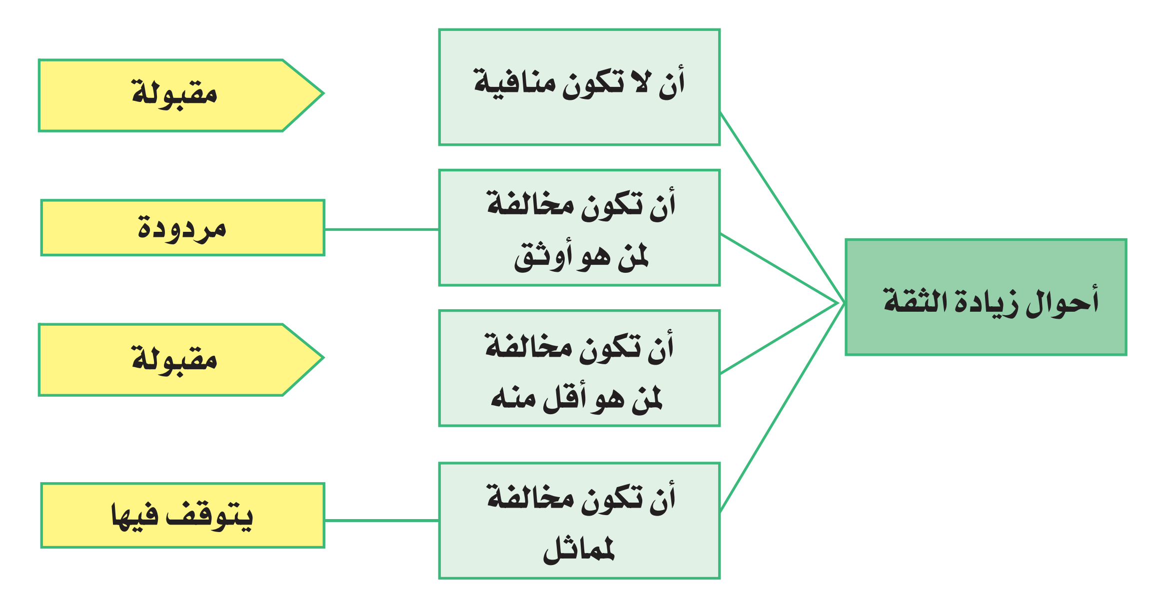
زيادة الثقة مقبولة بشرط أن لا تقع منافية ومعارضة لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، وبيان ذلك في الآتي:

أ- إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل مطلقا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

ب- وإما أن تكون منافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى؛ فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها؛ فيقبل الراجح ويرد المرجوح.

واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا، من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. وحاصل القول في زيادة الثقة خلاصته في الشكل التالي (مع اعتبار تقييدات الحافظ ابن حجر أعلاه):



ثانيا: الحديث المحفوظ

1. تعريفه:

أ- لغة: هو الشيء المصان الباقي على حاله، وهو مأخوذ من حفظ، وهو أصل يدل على مراعاة الشيء. يقال حفظت الشيء حفظا. والتحفظ: قلة الغفلة. [مقاييس اللغة، ابن فارس، 87/2].

ب - اصطلاحا: ما رواه الأوثق مخالفا لرواية ثقة دونه، وعبر عنه الحافظ ابن حجر بقوله: «فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ» والرجحان قد يكون لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: «المحفوظ»، ومقابله -وهو المرجوح- يقال له: «الشاذ».

2. مثال المحفوظ:

مثل الحافظ ابن حجر للحديث المحفوظ بما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أَنَّ رَجُلاً مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . » [سنن الترمذي، أبواب الفرائض] وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد؛ فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة» فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك، رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه. وحكم الحديث المحفوظ أنه من قبيل الحديث المقبول.

ثالثا: الحديث الشاذ

1. تعريفه:

أ- لغة: الانفراد والمفارقة، يقال: شذ الشيء يشذ شذوذا [مقاييس اللغة، ابن فارس، 180/3 بتصرف].

ب- اصطلاحا: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه. وقد سوى الإمام ابن الصلاح بين المنكر والشاذ، وفرق الحافظ ابن حجر بينهما، بأن الشاذ راويه ثقة، والمنكر راويه ضعيف؛ إذ الشاذ عند الحافظ ابن حجر مقبول غير أنه خالف من هو أولى منه. وتفريق الحافظ ابن حجر أقوم وأسد؛ للتمييز بينه وبين المنكر الذي هو رواية الضعيف، وما ذهب إليه الحافظ ابن حجر رجحه الإمام السخاوي.

2. مثال الشاذ:

الشذوذ قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وقد يكون فيهما معا، ولكل نوع أمثلة ذكرها علماء الحديث في كتبهم، والمثال السابق في الحديث المحفوظ يصلح أيضا مثالا للحديث الشاذ، وهو مثال للشاذ في الإسناد (فتأمله) ومن أمثلة الشذوذ في المتن: ما رواه الإمام الترمذي في السنن فقال: حدثنا بشر بن معاذ العقدي قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه». [سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع].

والصحيح المحفوظ: أن ذلك ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من فعله ﷺ، كما أخرجه البخاري في صحيحه فقال: حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني أبو الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَي الفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ». [صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الضجعة على الشق الأيمن]. وحكم الشاذ أنه من قبيل المردود؛ لأن راويه خالف من هو أوثق وأضبط منه.

أهتدي وأقتدي

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «قل ما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستنير الخفي من فوائده، إلا من جمع بين متفرقه، وألف متشتته، وضم بعضه إلى بعض،

وانشغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه. فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب أيضاً جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر». [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:208/2].

التقويـــم

1. أذكر أنواع زيادة الثقة باعتبار موطن الزيادة.
2. أبين الفرق بين الشاذ والمحفوظ.
3. أستحضر مثالا للحديث الشاذ وآخر للحديث المحفوظ.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه ...، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارما له، مزحزحا له عن حيز الصحيح». [مقدمة ابن الصلاح، ص 79].

1. أقرأ النص وأبين الفرق بين انفراد الثقة بالرواية وانفراد الضعيف.
2. أستخلص من النص أهمية الإتقان والضبط لطالب الحديث.

الإعداد القبلي

أعد درس الحديث المعروف والمنكر وأبحث عما يلي:

1. معنى الحديث المعروف والمنكر.
2. الفرق بين المنكر والشاذ.

الدرس 9 الحديث المعروف والمنكر

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث المنكر والمعروف وأقسامهما وحكمهما.
- أن أتبين العلاقة بين المنكر والشاذ.
- أن أتحلى بعلو الهمة والجد في طلب العلم.

تمهيد

رواة الحديث ليسوا على مرتبة واحدة تعديلا وجرحا، وتحملا وأداء، وأحاديثهم تتباين تبعا لتباينهم وتفاوتهم في هذه الصفات؛ فرواية الثقة المتفق على توثيقه ليست كرواية المتكلم فيه، ورواية الضعيف الشديد الضعف ليست كرواية المختلف في ضعفه، وإذا كانت المخالفة بين ثقة وأوثق؛ فإنها تختلف عن المخالفة بين ضعيف وثقة.

فما ذا تسمى رواية المقبول المخالفة لرواية الضعيف؟ وما ذا تسمى رواية الضعيف التي خالف فيها المقبول؟ وما فائدة التمييز بينهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وَمَعَ الضَّعْفِ فالرَّاجِحُ المَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ».

الفهم

الشرح:

الضَّعْف: الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خِلافُ القُوّةِ.

الراجح:: القوي الوازن، ورجح الشيء بيده: وزنه ونظر ما ثقله.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن تعريف الحديث المعروف والمنكر.
2. أبين الفرق بينهما.

التحليـــل

أولا: الحديث المعروف

1. تعريفه:

أ- لغة: قال الراغب الأصفهاني رحمه الله: «المعرفة والعرفان: إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وهو أخص من العلم ويضاده الإنكار» [المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص: 560].

ب- اصطلاحا: مارواه الراوي المقبول مخالفا لراو ضعيف، أو ما رواه الراجح مخالفا للضعيف، بأن كان الراوي المخالف ضعيفا لسوء حفظه أو جهالته، أو غيرهما، فالراجح من الحديثين اصطلح عليه علماء الحديث (المعروف) وضده، اصطلحوا عليه (المنكر).

2. مثاله:

سيأتي بيان مثال المعروف عند التمثيل للمنكر.

ثانيا: الحديث المنكر

1. تعريفه:

أ- لغة: خلاف المعروف، وأصله (نكر) يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه [مقاييس اللغة، ابن فارس، 476/5].

ب- اصطلاحا: ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة أو الثقات، وقد اختلفت عبارات المحدثين في حد المنكر تبعا لاختلاف إطلاقاته في كلام أئمة الفن؛ فهو عند أغلب المتقدمين يطلقونه على كل حديث غريب مما ينفرد به راويه ولا يعرف غيره، سواء كان راويه ثقة أو ضعيفا، خالف غيره أم لم يخالف، وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر.

2. الفرق بين الشاذ والمنكر:

بين الشاذ والمنكر عموم وخصوص من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما.

وذكر ابن حجر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» أنه: «إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشئ لا متابع له ولا شاهد؛ فهذا أحد قسمي

المنكر وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة » [النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: 675/2].

3. أقسامه:

النكارة قد تقع في الإسناد، وقد تقع في المتن، بيان ذلك في الآتي:

أ- النكارة في الإسناد: وقد تكون بالزيادة في الإسناد أو النقص منه، أو تبديله، أو الوضع فيه، ومن أمثلة النكارة في الإسناد: ما ذكره الحافظ ابن حجر فيما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب -وهو أخو حمزة الزيات المقرئ- عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي - ﷺ - قال: «مَن أَقامَ الصَّلاةَ، وآتى الزَّكاةَ، وحَجَّ، وصامَ، وقَرَى الضيفَ دَخَلَ الجنَّةَ». [العلل لابن أبي حاتم: 359/5].

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا، وهو المعروف، وقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف.

ب- النكارة في المتن: وتشمل نكارة المعنى، وركاكة اللفظ، وزيادة الألفاظ المنكرة، والتصحيف والتحريف، وغير ذلك، ومن أمثلة هذا النوع ما أخرج أبو داود بسنده قال: حدثنا جعفر بن مسافر، قال: حدثنا ابن أبي فديك، قال: حدثنا هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ . . . ، قَالَ: فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ قَدْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَقَالَ فِيهِ: «كُلْهُ أَنْتَ، وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْمًا، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ» [سنن أبي داود، باب كفارة من أتى أهله في رمضان].

قال الحافظ ابن حجر: ذكر أبو عوانة في صحيحه حديث هشام بن سعد هذا وقال: غلط هشام بن سعد، وأورده ابن أبي عدي في ترجمة هشام بن سعد، وعده من مناكيره، وقال أبو يعلى الخليلي: «أنكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة وقالوا: إنما رواه الزهري عن حميد». قال ورواه وكيع عنه عن الزهري عن أبي هريرة رضي الله عنه منقطعا قال أبو زرعة الرازي: «أراد وكيع الستر على هشام بن سعد بإسقاط أبي سلمة» . [النكت على كتاب ابن الصلاح: 680/2].

وحاصل القول: أنه إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارما له، مزحزحا له عن حيز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر [مقدمة ابن الصلاح، ص: 338].

أهتدي وأقتدي

قال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كَتْبُ الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنبا، والثابت مصروفا عنه مطرحا، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه؛ وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين».

[الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص:141].

التقويم

1. أعرف الحديث المعروف.
2. أبين الفرق بين الشاذ والمنكر.

الاستثمار

قال الإمام مسلم رحمه الله: «علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها؛ فإن كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله».

[صحيح مسلم مع شرح النووي: 1/65].

أتأمل النص وأجيب عن الآتي:

1. أستخرج من كلام الإمام مسلم ما يعرف به المنكر.

2. أبين أهمية المقارنة بين روايات الحديث، وأثرها رواية ودراية.

الإعداد القبلي

أعد درس المتابعات والشواهد وأبحث عما يلي:

1. مفهوم المتابعات والشواهد.

2. أمثلة للشواهد والمتابعات.

الدرس 10 الاعتبار والمتابعات والشواهد

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم المتابع وأنواع المتابعة.
- أن أدرك معنى الشاهد.
- أن أميز بين المتابعات والشواهد والاعتبار.
- أن أحرص على حفظ العلم ومذاكرته.

تمهيد

علمت فيما سلف أن رواية الراوي قد تكون موافقة لغيره، وقد تكون مخالفة، وللرواية الموافقة فوائد؛ كالتقوية وغيرها، ولمعرفة ذلك وضع علماء الحديث طرقا ومسالك، واصطلحوا على كل منها اسما خاصا بها؛ كالمتابعة، والشاهد، والاعتبار.

فما مفهوم المتابعة، وما أنواعها؟ وما مفهوم الشاهد، وما أنواعه؟ وما معنى الاعتبار؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وَالْفَرْدُ النِّسْبِيّ: إنْ وَافَقَه غيره فَهُوَ الْمُتَابِعُ، وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ، وتَتَبُّعُ الطّرُقِ لِذلكَ هُو الاِعْتِبَارُ».

الفـهـم

الشرح:

الْفَرْدُ النِّسْبِيّ: التفرد الحاصل في وسط السند.

الاعتبار: النظر في الأمور.

استخلاص المضامين:

1. أعرف انطلاقا من المتن المتابعات والشواهد.
2. أستخلص أقسام المتابعات والشواهد.

التحليـــل

أولا: المتابعة

1. تعريفها:

أ- **لغة:** مصدر ميمي لتابعه تباعا، وأصله في اللغة التلو والقفو [مقاييس اللغة، ابن فارس، 3636/1].

ب- **اصطلاحا:** موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين؛ فهي العلاقة التي بين المتابِـــع والمتابَع. ويقصد بالمتابِـــع: الراوي الذي وافق غيره، والمتابَع: هو الراوي الذي وافقه غيره. واشتُرط في المتابعة أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي ﷺ: كأن تقع للراوي عنه أو من قبله، وإلى هذا المعنى يشير الحافظ ابن حجر بقوله: «وَالْفَرْدُ النِّسْبِيّ: إنْ وَافَقَه غيره فَهُوَ الْمُتَابِعُ». فالمتابعة أن نجد راويا غير صحابي موافقا لراو آخر، أو لشيخه، أو شيخ شيخه في لفظ ما رواه أو ما في معناه. وقيد ذلك بالفرد النسبي؛ لأن الفرد المطلق لا تتأتى فيه المتابعة. وفائدة المتابعة: تقوية الحديث، وهي تختلف بحسب قوة من تابعه.

2. أقسامها:

تنقسم المتابعة إلى قسمين: تامة وقاصرة، وبيان ذلك في الآتي:

أ- **المتابعة التامة:** وهي التي تحصل للراوي نفسه بحيث يوافقه المتابع في رواية الحديث عن شيخه. وسميت المتابعة التامة بذلك لمشاركته في رجال السند كلهم، ويقال لها أيضا متابعة حقيقية. ومثالها ما رواه الشافعي في «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الشهرُ تِسْعٌ وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهِلالَ، ولا تُفْطِرُوا حتى تَرَوْه، فإنْ غُمَّ عليكم فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثين» [الأم، للشافعي: 103/2]. فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد وبلفظ: (فإن غُمَّ علَيْكُم فاقْدُرُوا له). لكن وجد للشافعي متابع، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بلفظ: «... فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» وهذه متابعة تامة.

ب- **المتابعة القاصرة:** وهي التي تحصل لشيخ الراوي أو من فوقه بأن يشارك راو آخر شيخه أو شيخ شيخه، وسميت بذلك لقصورها عن مشاركته هو وكلما بعد المتابع كانت أقصر.

ومثالها: ما رواه ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «فكمِّلوا ثَلَاثِينَ» [صحيح ابن خزيمة، كتاب الصوم، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالتقدير للشهر

إذا غم أن يعد شعبان ثلاثين يوما ثم يصام] وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «فاقدروا ثلاثين». [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال...]. فهذه متابعة قاصرة؛ لأن الموافقة للشافعي وقعت في رواية الحديث عمن فوق شيخه، وهو هنا الصحابي.

ولما استشعر الحافظ ابن حجر ما قد يورد في كون المتابعتين الأخيرتين متابعة بناء على تفاوت الألفاظ حيث وقع في الأولى منهما: «فكملوا ثلاثين» بدل قوله: «فأكملوا العدة ثلاثين» وفي الثانية منها: «فاقدروا ثلاثين» بدله، دفعها بقوله: ولا اقتصار في هذه المتابعة -سواء كانت تامة أم قاصرة- على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.

ثانيا: الشاهد

1. تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من الشهادة، وأصله (شهد) يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه. من ذلك الشهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام [مقاييس اللغة، ابن فارس، 221/3].

ب- اصطلاحا: رواية صحابي لحديث يشبه حديث صحابي آخر في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط: كحديث يروى عن جابر بن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه أو معناه عن عائشة أم المؤمنين، فيقال عن حديث جابر: له شاهد من حديث عائشة، وكذلك العكس.

2. أقسامه:

يتنوع الشاهد إلى نوعين، هما:

أ- الشاهد اللفظي: وهو الذي يعزز الأصل في لفظه ومعناه جميعا. مثاله: ما رواه النسائي من رواية محمد بن حُنَين عن ابن عباس بلفظ «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». [سنن النسائي، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه] فذكر مثلَ حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء، فهذا شاهد باللفظ.

ب- الشاهد المعنوي: هو الذي يعزز الحديث الأصل في معناه دون لفظه. مثاله: ما رواه البُخَارِيّ من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «فإن غُمِّيَ عليكم فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شعْبانَ ثلاثين». [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»]. وحديث الشافعي في «الأم» الذي مثل به الحافظ ابن حجر، فيه المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة، والشاهد،

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ: «فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له» لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة، ومتابعة قاصرة، وشاهدا، وبيان ذلك في الآتي:

أ- **أما المتابعة التامة:** فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، بالإسناد نفسه، وفيه: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

ب- **وأما المتابعة القاصرة:** فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: «فكمِّلوا ثلاثين».

ج- **وأما الشاهد:** فما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال، وفيه: «فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

3. الفرق بين المتابع والشاهد:

خص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك. وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل؛ كما قال الحافظ ابن حجر؛ لأن الغاية منهما: تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى تقوي الحديث المبحوث عنه.

ثالثا: الاعتبار

1. تعريفه:

أ- **لغة:** النظر في الأمور؛ ليعرف بها شيء آخر من جنسها، فإذا قلت اعتبرت الشيء، فكأنك نظرت إلى الشيء فجعلت ما يعنيك عبرا لذاك [مقاييس اللغة، ابن فارس، 210/4].

ب- **اصطلاحا:** تتبع الطرق من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء للحديث الذي يظن أنه فرد؛ ليعلم: هل له متابع أم لا؟ وذلك معنى قوله: «وتَتبُّعُ الطّرُقِ لِذلكَ هُو الاِعْتِبَارُ». ومما ينبغي التفطن إليه أن الاعتبار ليس قسما ثالثا للتابع والشاهد، وإنما الاعتبار هو: طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد، وهيئة التوصل إليهما.

قال الحافظ العراقي رحمه الله الاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة، فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أم لا؟، فإن يكن شاركه أحد ممن يعتبر بحديثه؛ أي يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد

به، فيسمى حديث هذا الذي شاركه تابعا. . . ، وإن لم تجد أحدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه متابعا له أم لا؟ إن وجدت أحدا تابع شيخ شيخه عليه، فرواه كما رواه فسمه أيضا تابعا. وقد يسمونه شاهدا، وإن لم تجد فافعل ذلك فيمن فوقه إلى آخر الإسناد حتى في الصحابي، فكل من وجد له متابع فسمه تابعا، وقد يسمونه شاهدا، كما تقدم، فإن لم تجد لأحد ممن فوقه متابعا عليه فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب أم لا؟ فإن أتى بمعناه حديث آخر فسم ذلك الحديث شاهدا، وإن لم تجد حديثا آخر يؤدي معناه، فقد عدمت المتابعات والشواهد؛ فالحديث إذا فرد. [شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) الحافظ العراقي، 258/1].

2. مثال الاعتبار:

نقل الحافظ العراقي عن ابن حبان قوله: طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؟ فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة، رواه عن النبي ﷺ. فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه، وإلا فلا. [شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) الحافظ العراقي، 259/1].

أهتدي وأقتدي

قال ابن رجب رحمه الله: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به فليُكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما؛ فمن رُزِق مطالعة ذلك وفهمه، وفَقُهَتْ نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، ومَلَكة، صَلُحَ له أن يتكلم فيه». [شرح علل الترمذي، ابن رجب، ص: 126].

التقويـــــم

1. أفرق بين المتابع والشاهد.

2. أعرف المتابعة القاصرة مع التمثيل.

3. أذكر الفرق بين الشاهد اللفظي والشاهد المعنوي.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة؛ فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا». [مقدمة ابن الصلاح، ص 34].

– أتأمل قول ابن الصلاح، وأستخرج منه نوع الضعف الذي يزول بمجيئه من وجه آخر، والضعف الذي لا يزول بمجيئه من طرق أخرى.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن تعريف محكم الحديث ومختلفه، وأمثل لهما.
2. أميز بين محكم الحديث ومختلف الحديث.

الدرس 11 محكم الحديث ومختلفه

أهداف الدرس

- أن أتعرف محكم الحديث ومختلفه.
- أن أميز بين المحكم والمختلف.
- أن أحرص على العمل بما أعلم.

تمهيد

الحديث المقبول قد يسلم من المعارضة وقد لا يسلم، وإن عورض فإما أن يكون معارضه مقبولا، أو يكون مردودا، فإن كان المعارض مقبولا فقد يكون أقوى منه، وقد يكون مثله.

فبما ذا يسمى المقبول السالم من المعارضة؟ وبما ذا يسمى الذي عورض بمثله؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «ثم المقبول: إِنْ سَلِمَ مِنَ المعارضة فهو المُحْكَمَ، وإنْ عُورض بِمثْلِهِ: فإنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ فمُخْتَلِفُ الْحَدِيث».

الفهم

الشرح:

عُورض بِمثْلِهِ: بما يساويه في القبول، وقيل في الرتبة.

المعارضة: معارضة حديث حديثا آخر يناقضه في المعنى.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن تعريف محكم الحديث ومختلفه.
2. أستخلص الفرق بينهما.

التحليـــل

أولا: المحكم

1. تعريف المحكم:

أ- **لغة:** اسم مفعول من أحكمت الشيء: أتقنته، والمحكم: المتقن، وأحكم الكلام أتقنه، والمحكم: الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب [لسان العرب، ابن منظور، 12/141 بتصرف].

ب- **اصطلاحا:** الحديث المقبول الذي سلم من المعارضة، فإن عورض فلا يخلو إما أن يكون معارضه مقبولا مثله، أو يكون مردودا، فالثاني لا أثر له؛ لأن القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف، وإن كانت المعارضة بمثله فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف، أو لا، فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمى: «مختلف الحديث» وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ، أو لا، فإن عرف وثبت المتأخر منهما فهو الناسخ، والآخر المنسوخ (سيأتي بيانه).

2. مثال المحكم:

أمثلة الحديث المحكم كثيرة؛ لأن أكثر الأحاديث لم يعارضها معارض والمعارضة قليلة، ومن أمثلة المحكم: حديث: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». [صحيح مسلم، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب]، وحديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ». [صحيح مسلم في أول كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة]، وحديث: «إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ» [صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة]، وحديث: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ» [مصنف عبد الرزاق، كتاب النكاح، باب الشغار]. فهذه أحاديث محكمة ليس لها ما يعارضها، وغيرها كثير.

ثانيا: مختلف الحديث

1. تعريفه:

مختلف الحديث في الاصطلاح: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع، ويختلف المراد بمختلف الحديث في الاصطلاح باختلاف ضبط كلمة «مختلف»، فمن المحدثين من ضبطها بكسر اللام على وزن اسم فاعل، ومنهم من ضبطها بفتح اللام على أنه مصدر ميمي؛ أي أنه الحديث الذي وقع فيه الاختلاف؛ فأما على أنه اسم فاعل من اختلف فيعرف بما يأتي: «أن يوجد

حديثان أو أكثر متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفق بينهما، أو يعتبر أحدهما ناسخا للآخر، أو يرجح أحدهما على الآخر». [التقريب والتيسير، للنووي، ص: 20]

وأما على المعنى الثاني: فيعرف: «بالتعارض والاختلاف الواقع بين حديثين أو أكثر في الظاهر». وعليه فيكون المراد بالتعريف على الضبط الأول الحديث نفسه، بينما يراد بالتعريف على الضبط الثاني: نفس التضاد والتعارض والاختلاف.

2. أقسامه:

مختلف الحديث قسمان:

أحدهما: ما أمكن الجمع فيه بوجه صحيح؛ فيتعين الجمع ولا يصار إلى التعارض ولا النسخ، ويجب العمل بهما أو بها. ومن أمثلة ذلك حديث: «إذا بَلَغَ الماءُ قُلَّتَيْنِ لم يحملِ الخَبَث». [رواه أصحاب السنن الأربعة]. وحديث: «الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» [سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الحياض]. فإن الأول ظاهره طهارة القلتين تغير أم لا، والثاني: ظاهره طهارة غير المتغير سواء أكان قلتين أم قل، فخص عموم كل منهما بالآخر «والمشهور عند مالك رضي الله عنه أنه لا يتنجس إلا بالتغير ولو أقل من قلتين مستدلا بخبر بئر بضاعة وهي بئر تلقى فيها خرق الحيض ولحوم الكلاب...، ولا يعارض هذا حديث القلتين لعدم صحته لتضعيف مالك وغيره له» [الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، 1/125].

الثاني من القسمين: ما لا يمكن الجمع فيه، وهذا يدخل تحته نوعان:

الأول: أن يعرف المتقدم من المتأخر، فإن كان كذلك كان المتأخر ناسخا للمتقدم.

الثاني: أن لا يعلم المتقدم من المتأخر فحينئذ نسلك مسلك الترجيح فنأخذ بالراجح وندع المرجوح. والتعارض بين الحديثين إنما هو بحسب ما ظهر للناظر فيهما، وقد يمكن الجمع بين حديثين لدى عالم، ويخفى ذلك على آخر، كما أن طرق الجمع بين الحديثين قد تختلف، ومن ذلك ما أورده الحافظ ابن حجر في التمثيل لمختلف الحديث معقبا على ابن الصلاح رحمهما الله؛ فقد مثل ابن الصلاح بحديث: «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»، مع حديث: «فِرَّ مِنَ المَجْذُوم فِرارَكَ مِنَ الأَسَدِ» وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض، ووجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه؛ كما في غيره من الأسباب، كذا جمع بينهما ابن الصلاح، تبعا لغيره.

والأولى في الجمع أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه، وقد صح قوله ﷺ: «لا يُعْدِي شيءٌ شَيئاً» وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد عليه بقوله: «فَمَنْ أَعْدَى الأوَّلَ». وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع؛ لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء، لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوى؛ فيقع في الحرج؛ فأمر بتجنبه حسما للمادة، والله أعلم.

3. أشهر الكتب المؤلفة في مختلف الحديث ومشكله:

ألف المحدثون وغيرهم في علم مختلف الحديث كتبا قيمة، من أشهرها:

- «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي: الذي يعد أول كتاب ألف في هذا الفن، ولكنه لم يقصد استيفاء مسائل هذا العلم وقضاياه، وإنما قصد أن يذكر جملة من مسائله ينبه بها على طريقه، وليكون نبراسا يسير على ضوئه من يجيء بعده من العلماء.

- «مشكل الآثار» للإمام الحافظ الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، الطحاوي، وهو من الكتب النافعة المفيدة في هذا الباب، ولم يقتصر فيه على مختلف الحديث بمعناه الفني الدقيق، بل جمع فيه إلى ذلك الأحاديث المشكلة التي هي أعم من المتعارضة.

- كتاب «مشكل الحديث وبيانه» للإمام الأصولي المتكلم أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك وهو من الكتب المفيدة في هذا الفن، وغيرها كثير.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله: «تعلموا هذا الحديث فإذا علمتموه فتحفظوه؛ فإذا حفظتموه؛ فاعملوا به؛ فإذا عملتم به فانشروه». [فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، 3/220].

التقويـــم

1. أعرف محكم الحديث ومختلفه.
2. أذكر أقسام مختلف الحديث.
3. أذكر أول من صنف في مختلف الحديث.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي في بيان أهمية مختلف الحديث: «وهو من أهم الأنواع، تضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماما جامعا لصناعتي: الحديث والفقه، غائصا على المعاني الدقيقة؛ ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاما لكنه توسع حيث قال: لا أعرف حديثين صحيحين متضادين؛ فمن كان عنده شيء من ذلك فليأتني به لأؤلف بينهما، وانتقد عليه بعض صنيعه في توسعه؛ فقال البلقيني: إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل» [فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، 3/81].

أتأمل النص وأجيب عن الآتي:

1. أبين أهمية العلم بمختلف الحديث.
2. لم كان الناظر في مختلف الحديث يحتاج لصناعتي: الحديث والفقه، ومعرفة المعاني؟

الإعداد القبلي

أطالع الدرس القادم، وأجيب عما يلي:

1. أبحث عن مفهوم النسخ وما يعرف به.
2. أبحث عن الفرق بين الناسخ والمنسوخ.

الدرس 12 الناسخ والمنسوخ

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم النسخ وما يعرف به.
- أن أميز بين الناسخ والمنسوخ.
- أن أحرص على تزكية نفسي وتهذيبها.

تمهيد

علمت أن الحديث المقبول قد يسلم من المعارضة وقد لا يسلم، وإن عورض بمثله فقد يمكن الجمع أو لا يمكن، فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمى «مُختَلِف الحديث»، وإن لم يمكن الجمع فإما أن يعرف التاريخ أو لا؟ فما العمل عند معرفة التاريخ؟ وما العمل عند تعذر معرفته؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «...أَوْ لاَ، وثَبَتَ الْمُتَأَخِّر؛ فهُوَ: النَّاسِخُ، والآخَرُ: الْمَنْسُوخُ، وإلاَّ فَالتَّرْجِيحُ، ثمَّ التَّوَقُّفُ».

الفهم

الشرح:

أَوْ لاَ: أي: إن لم يمكن الجمع.

الترجيح: الترجيح مصدر كالتغليب وَزْنا ومعنى ورجح الشيء جعله أولى.

التوقف: أي التوقف عن العمل بالحديثين عند تعذر الترجيح.

استخلاص المضامين:

1. أستخرج من المتن مراحل العمل عند تعذر الجمع بين الحديثين.
2. أستخلص من المتن متى نلجأ إلى ترجيح أحد الحديثين عن الآخر.
3. أبين متى يكون التوقف في العمل بأحد الحديثين.

التحليـــل

أولا: تعريف النسخ وما يعرف به

1. تعريف النسخ:

أ- **لغة:** يطلق على الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل؛ إذا أزالته وخلفته، وعلى النقل والتحويل، والنسخ: أمر كان يعمل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره [مقاييس اللغة، ابن فارس، 425/5].

ب- **اصطلاحا:** رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وقُيد الحكم بالشرعي احترازا من الإباحة الأصلية؛ فإن ذلك لا يسمى نسخا. وخرج بقول الحافظ ابن حجر في التعريف: «بدليل شرعي متأخر» بيان المجمل، والاستثناء، والشرط، ونحوها مما هو متصل بالحكم، مبين لغايته. والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخا مجاز؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

2. ما يعرف به النسخ:

يعرف النسخ بأمور هي:

1. **النص من الشارع**؛ كحديث بريدة رضي الله عنه مرفوعا «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا...»[صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ...].

2. **جزم الصحابي بأنه متأخر**؛ كقول جابر رضي الله عنه «كانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» [سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار]. واشتُرِط أن يكون قول الصحابي «مستنده النقل، أو قال: القول بكذا منسوخ، أو: هذا هو الناسخ. وكذا إن قال: هذا ناسخ، وذكر دليله، فإن لم يذكره واقتصر على قوله: هذا ناسخ، أو: هذا نسخ لهذا، لم يرجع إليه عند غير واحد من الأصوليين والفقهاء؛ لاحتمال أنه قاله عن اجتهاد نشأ عن ظن ما ليس بنسخ نسخا» [فتح المغيث، السخاوي، 53/4].

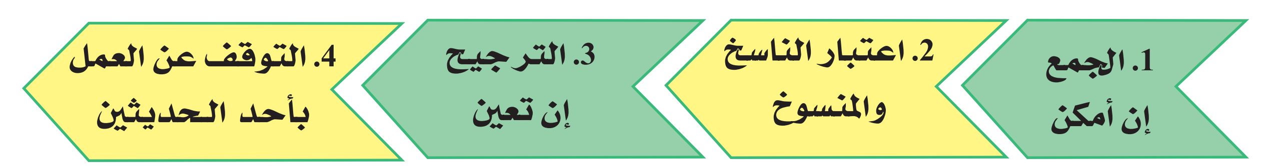
3. **معرفة تاريخ ورود الحديث**، كَحَدِيثِ شَدَّادِ بن أوس وغيره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم]، وَحَدِيثِ ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم]. فالثاني ناسخ للأول؛ لأن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان من

الهجرة، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر. وشدَّاد قُيد حديثه في بعض طرقه؛ إما بزمن الفتح -كما في رواية- وكان سنة ثمان من الهجرة، وإما برمضان -كما في أخرى- وأيا ما كان فهو قبل حجة الوداع، أما الأول: فواضح، وأما الثاني: فحجة الوداع لم يكن بعدها في حياة النبي -ﷺ- رمضان [فتح المغيث، السخاوي، 54/4].

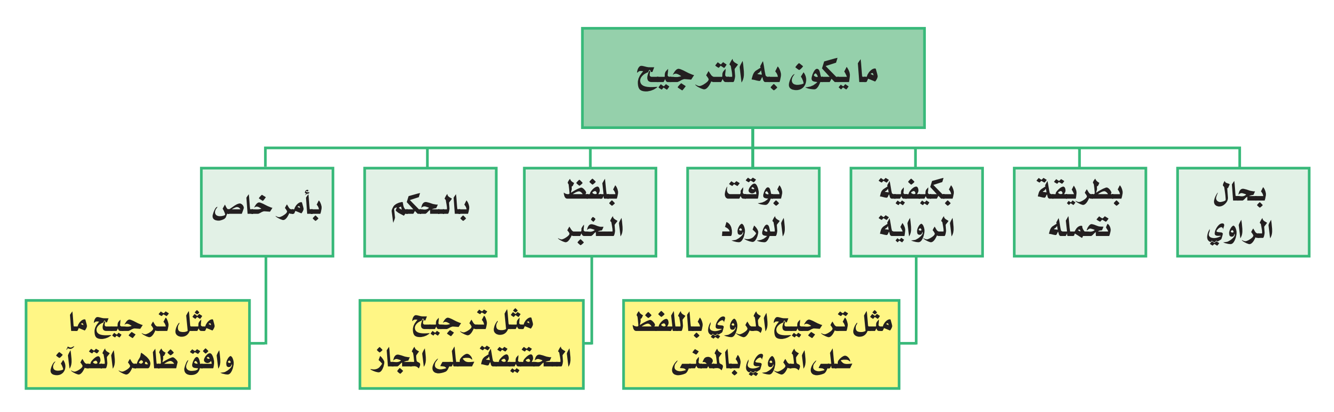
ولا يدخل في هذا النوع: ما يرويه الصحابي المتأخر إسلاما معارضا للمتقدم عليه؛ لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله؛ لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخا؛ بشرط أن يكون المتأخر لم يتحمل من النبي ﷺ شيئا قبل إسلامه.

ثانيا: العمل عند تعذر معرفة التاريخ

إن لم يعرف تاريخ ورود الحديثين المتعارضين؛ فلا يخلو: إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد، أو لا؟ فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه، وإن لم يمكن الترجيح «فالتوقف»؛ فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب:



ويصار إلى التوقف عند افتقاد المرجح لأحدهما على الآخر، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم. والترجيح يكون بجملة أمور، منها ما يلي:



أهتدي وأقتدي

روى الإمام مالك في موطئه أنه بلغه «أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال: يا بني جالس العلماء، وزاحمهم بركبتيك، فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة، كما يحيي الله الأرض الميتة بوابل السماء»

[موطأ الإمام مالك، كتاب العلم، باب ما جاء في طلب العلم].

التقويـــــم

1. أبين طرق معرفة النسخ.
2. هل يجوز ادعاء النسخ بالرأي والاجتهاد؟ أعلل جوابي.
3. أذكر ما يكون به ترجيح أحد الحديثين عن الآخر.
4. أذكر ثمرات مجالسة العلماء والسماع منهم.

الاستثمار

نقل الحافظ السخاوي عن الإمام ابن الأثير رحمهما الله قوله: «معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وإن تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يفتقر إليها، بل هي من وظيفة الفقيه؛ لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث، فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل، وكمال في الاختيار».

[فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، 4/50].

أتأمل النص وأنجز الآتي:

1. أبين علاقة الناسخ والمنسوخ بعلم الحديث.
2. أنشئ خلاصة تركيبية أبين فيها أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ.

الإعداد القبلي

أعد بتعاون مع أصدقائي درس الأنشطة.

الدرس 13 أنشطة تطبيقية

أهداف الأنشطة

1. أن أثبت معارفي وأستثمر مكتسباتي في مصطلح الحديث.
2. أن أنمي مكتسباتي من خلال التطبيقات العملية.
3. أن أتعاون مع أصدقائي في تطوير مهاراتي وقدراتي في علوم الحديث.

مجال الأنشطة

تطبيقات في مصادر الحديث وعلومه

أنشطة الإعداد

تكوين مجموعات عمل تحت إشراف الأستاذ(ة) تقوم كل مجموعة بما يأتي:

- تحديد مصدر من المصادر لإنجاز البحث فيه.
- تحديد المصطلحات موضوع البحث والدراسة (الصحيح/الحسن/مختلف الحديث...)
- استثمار المكتسبات السابقة من البيقونية ومن نخبة الفكر.
- إحضار نسخة للاشتغال عليها (المكتبة المدرسية).

أنشطة الإنجاز

- إعداد بطاقة تتعلق باسم المصدر وعنوانه ومؤلفه ومنهجية البحث فيه.
- اختيار نموذج من الأحاديث التي حكم عليها العلماء بأحد الاصطلاحات المقررة. (المتواتر/الصحيح/الحسن/العزيز/الغريب/الشاذ/الغرابة/المنكر/مختلف الحديث.....).
- إجراء بحث عملي في المصدر للتعرف على طريقة الحكم على الحديث.

أنشطة العرض

عرض نتائج البحث والدراسة في القسم:

- التعريف بالمصدر وصاحبه.

- عرض نموذج تطبيقي لمنهج العلماء في دراسة سند الحديث والحكم عليه بأحد الاصطلاحات العلمية التي تمت دراستها.

الإعداد القبلي

أقرأ متن الدرس المقبل، وأنجز أسئلة فقرة «استخلاص المضامين».

الدرس 14 المردود وأقسامه

أهداف الدرس

- أن أتعرف أسباب رد الحديث.
- أن أميز بين أسباب الطعن المتعلقة بالعدالة والمتعلقة بالضبط.
- أن أحرص على اجتناب ما يخل بالعدالة والإتقان.

تمهيد

لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من ذكر أحد قسمي الإسناد، وهو: المقبول، شرع في بيان قسمه الآخر، وهو: المردود. والرد لا يخلو من أحد سببين، إما أن يكون بسبب سقط في الإسناد، أو طعن في الراوي.

فما هي أنواع السقط في الإسناد؟ وما أنواع الطعن في الراوي؟.

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الْمَرْدُودُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ. وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَالْأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ».

الفهم

الشرح:

السَقْط: الحذف في الإسناد.

الطَعْن: سبب من أسباب الجرح، ويقال: طعن بالرمح يَطْعُنُ، وطعن بالقول يَطْعَنُ.

مُصَنِّف: المصنِّف اسم فاعل من صنف، بمعنى ألّف، أو أكثرَ من التأليف.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من الحديث أسباب رد الحديث.
2. أستخرج ما ورد في المتن من أنواع السقط في الإسناد.

التحليـــل

أولا: أسباب رد الحديث

رد الحديث يرجع إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول: سقط وقع في الإسناد، والسقط في الإسناد أنواع، وأطلق علماء الحديث على كل نوع اسما خاصا به حسب موضع السقط؛ فإذا كان السقط من أول السند سمي معلقا، وإليه الإشارة بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله «وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ. . . ؛ فَالْأَوَّلُ: «الْمُعَلَّقُ» وإذا كان السقط من آخر السند سمي مرسلا، وإذا كان في وسطه وكان الساقط واحدا سمي منقطعا، وإذا توالى سقوط رجلين من وسط الإسناد سمي معضلا، وإذا سقط راويان لا على التوالي؛ يكون السند منقطعا في موضعين، ومنه ما سقطه ظاهر، ويشمل: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، وما سقطه خفي، ويشمل: المدلس، والمرسل الخفي.

السبب الثاني: طعن في الراوي، وقد يكون الطعن متعلقا بعدالة الراوي، أو ضبطه. وفقد العدالة يشمل الضعيف بكذب راويه، أو تهمته بذلك، أو فسقه، أو بدعته، أو جهالة عينه، أو جهالة حاله، وفقد الضبط يشمل: كثرة الغلط، والغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والاختلاط، والمخالفة.

ثانيا: الحديث المعلق

1-تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من «علق» الشيء بالشيء، إذا ربطه به، وجعله معلقا، وأصله يرجع إلى معنى واحد، وهو: أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه [مقاييس اللغة، ابن فارس، 125/4].

ب- اصطلاحا: هو ما حذف من أول إسناده واحد أو أكثر. وإليه الإشارة بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله «وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ. . . فَالْأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ». وسمي معلقا تشبيها له بالشيء المعلق المتصل بالجهة العليا فقط.

2. الفرق بين المعلق والمعضل:

بين المعلق والمعضل (الآتي ذكره) عموم وخصوص من وجه، وذلك أنه إذا وقع حذف اثنين من أول السند يقال له: معضل لحذف اثنين، ويقال له: معلق؛ لأنه حذف أول السند، وينفرد

المعضل بحذف اثنين من وسط السند، فيسمى معضلا ولا يسمى معلقا، وينفرد المعلق فيما إذا حذف من أول السند واحد فقط.

3. صور الحديث المعلق: للحديث المعلق صور، منها:

– أن يحذف جميع السند، ويقال مثلا: قال رسول الله ﷺ.

– أن يحذف جميع السند إلا الصحابي، أو الصحابي والتابعي معا؛ مثل: روى أبو هريرة كذا وكذا. أو قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا.

– أن يحذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه؛ فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف الذي علق الحديث؛ فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا أو لا؟ والصحيح في هذا التفصيل: فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضي به، وإلا فتعليق.

4. حكم الحديث المعلق:

الحديث المعلق من قسم المردود بسبب الجهل بحال المحذوف من حيث العدالة والضبط، ولفقده شرطا من شروط القبول، وهو: اتصال السند، وإن عُرف المحذوف –كأن يأتي مسمى من طريق آخر– قد يحكم بصحته إن توفرت شروط الصحة. وإذا قال راوي المعلق جميع من أحذفه ثقات هل يقبل ذلك أو لا؟ ذهب الجمهور: أنه لا يقبل حتى يسمي؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره، ورُد هذا لأنه تقديم للجرح المتوهم على التعديل الصريح. وفصل في ذلك ابن الصلاح؛ فقال: «إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته –كالبخاري–؛ فما أتى فيه بالجزم: كقال دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض كالاختصار، وما أتى فيه بغير الجزم: كيُروى ففيه مقال. ومعنى ذلك: أن غير المجزوم به يحكم عليه بعد النظر فيه، أما المجزوم به فيحكم بصحته ابتداء» [ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 25].

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن شهاب الزهري رحمه الله: «إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ، وأدب النبي ﷺ أمته، أمانة الله إلى رسوله ليؤديه على ما أدي إليه، فمن سمع علما فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عز وجل» [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، 1/7].

التقويـــــم

1. أبين أسباب رد الحديث إجمالا.
2. أذكر صورتين من صور الحديث المعلق.
3. أبين لم كان الحديث المعلق من قسم المردود.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «... والبخاري رحمه الله قد يفعل ذلك (التعليق) لكون ذلك الحديث معروفا من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندا متصلا، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع» [مقدمة ابن الصلاح، ص 68].

1. أستخرج أسباب التعليق عند البخاري الواردة في النص.
2. يُقَسَّم التلاميذ إلى مجموعات تبحث كل مجموعة عن بعض الأحاديث المعلقة عند الإمام البخاري في صحيحه، وتعرض نماذج منها في الحصة المقبلة.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن الفرق بين المرسل، والمرسل الخفي.
2. أفصل القول في كون الحديث المرسل من قبيل المقبول أو المردود.
3. أنجز ملخصا حول مراسيل وبلاغات الإمام مالك في الموطأ، وأقوال العلماء فيها.

الدرس 15 | الحديث المرسل

أهداف الدرس

- أن أتعرف حقيقة الحديث المرسل وحكمه.
- أن أميز بين مرسل الصحابي وغيره.
- أن أحرص على حضور مجالس العلماء والسماع منهم.

تمهيد

فرق العلماء بين أنواع السقط في الإسناد، وأطلقوا على كل نوع اسما خاصا حسب موضع السقط الذي وقع فيه؛ فقد يكون السقط في أوله، وقد يكون في وسطه، وقد يكون في آخره بعد التابعي.

فماذا يسمى النوع الأخير من السقط؟ وماذا يميزه عن غيره من أنواع السقط الأخرى؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وَالثَّانِي: الْمُرْسَلُ».

الفهم

الشرح:

الثَّاني: أي النوع الثاني من أقسام السقط، وهو: ما سقط من آخره مَن بعد التابعي.

استخلاص المضامين

أستخلص من المتن اسم قسم من أقسام السقط.

التحليـــل

أولا: تعريف المرسل

أ- لغة: يدل أصله على الامتداد والانبعاث، والإطلاق وعدم المنع، أو من قولهم: جاء القوم أرسالا أي: متفرقين؛ لأن بعض الإسناد منقطع من بقيته. [مقاييس اللغة، ابن فارس، 392/2 بتصرف].

ب- اصطلاحا: هو ما سقط من آخره من بعد التابعي، وصورته: أن يقول التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا «قال رسول الله ﷺ كذا»، أو: «فَعل كذا»، أو: «فُعل بحضرته كذا»، ونحو ذلك.

وهذا التعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر هو ما جرى عليه جل علماء مصطلح الحديث- وهو الذي يهمنا- أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين وجماعة من المحدثين؛ فهو: «ما انقطع إسناده على أي وجه كان، في الابتداء أو الانتهاء، فهو عندهم بمعنى المنقطع» [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، الحافظ السخاوي، 172/1].

وذكر الحافظ ابن عبدالبر أن «الإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علما بصحة ما أرسله، وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزي إليه الحديث فذكره عنه؛ فهذا أيضا لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة، أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه [التمهيد، ابن عبدالبر، 17/1].

ثانيا: صور المرسل

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم؛ كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما، إذا قال: «قال رسول الله ﷺ» [مقدمة ابن الصلاح، ص 51].

والمشهور هو التسوية بين التابعين في اسم الإرسال. وله صور اختلف فيها: أهي من المرسل أم لا؟، وهي:

- إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به أبو عبد الله الحاكم وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلا، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين. بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصا واحدا سمي منقطعا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلا، ويسمى أيضا منقطعا.

- قول أصاغر التابعين (كالزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري): «قال رسول الله ﷺ»، وقد حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلا، بل منقطعا؛ لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين.

- إذا قيل في الإسناد: فلان، عن رجل أو عن شيخ عن فلان أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» أنه لا يسمى مرسلا بل منقطعا، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل، والله أعلم [ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 53، بتصرف].

ولا يعتبر من المرسل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، ولأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي لا تضر؛ إذ الصحابة كلهم عدول.

ثالثا: حكم المرسل

المرسل حجة يعمل به، قال الحافظ ابن عبدالبر: «والمقطوع وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل» [التمهيد، ابن عبدالبر، 2/1]. وذلك لأن أصل مذهبه (الإمام مالك) أن لا يأخذ إلا عن ثقة؛ كما ذكره ابن عبدالبر [التمهيد، ابن عبدالبر، 17/1].

ومن العلماء من قال يقبل المرسل مطلقا، وبعضهم فصل في ذلك، وقد ذكر الحافظ ابن حجر جملة من أقوال العلماء في ذلك، وهي كالتالي:

- التوقف وهو مذهب جمهور المحدثين؛ لبقاء الاحتمال (في كون الساقط صحابيا أو غير صحابي) وهو أحد قولي الإمام أحمد.

- يقبل مطلقا وهو قول المالكيين والكوفيين.

- يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطرق الأولى مسندا كان أو مرسلا؛ ليترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر، وهذا قول الإمام الشافعي رحمه الله.

- ونقل الإمام أبو الوليد الباجي رحمه الله أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا. وبهذا يتبين أن الإطلاق الذي ذكره الحافظ ابن حجر في القول الثاني فيه نظر.

وتوجيه هذه الأقوال: أن من قالوا يقبل مطلقا بشرط أن لا يكون المرسِل يرسل عن الضعفاء «واتفقوا على اشتراط ثقة المرسل، وكونه لا يرسل إلا عن الثقات، قاله ابن عبد البر، وكذا أبو الوليد الباجي من المالكية، وأبو بكر الرازي من الحنفية» [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، 176/1].

ومن قال لا يجوز العمل بالمرسل، فذلك محمول على ما كان مُرْسِلُهُ غَيْرَ مُتَحَرِّزٍ، بل يرسل عن غير الثقات أيضا. وأما ما نقله الإمام الحاكم عن الإمام مالك رحمهما الله بأن المرسل ليس بحجة فهو نقل مستغرب، والمشهور خلافه، اللهم إلا إن قصد به مرسل غير الثقة.

أهتدي وأقتدي

عن أبي العالية رحمه الله قال: «إن كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض، حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم» [سنن الدارمي، باب الرحلة في طلب العلم، واحتمال العناء فيه].

التقويـــم

1. أعرف الحديث المرسل وأبين حكمه.

2. أبين الفرق بين من لا يرسل إلا عن الثقات، وبين من يرسل عن الثقات وغيرهم.

الاستثمار

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: «... كل من يتفقه منهم لمالك وينتحله إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ، قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها؛ لثقة ناقليها، وأمانة مرسليها ...» [التمهيد، ابن عبدالبر، 2/1].

- أناقش قول الحافظ ابن عبدالبر، مستعينا بما وُجهت إليه في الإعداد القبلي للدرس السابق.

الإعداد القبلي

1. لم اعتبر الحديث المعضل أشد ضعفا من المنقطع والمرسل؟

2. بم يوصف الإسناد في الصورتين التاليتين؟:

- ما رواه التابعي الصغير عن رسول الله ﷺ.
- ما رواه تابع التابعي عن رسول الله ﷺ.

الدرس 16 المعضل والمنقطع

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث المعضل والمنقطع.
- أن أدرك سبب رد الحديث المعضل والمنقطع.
- أن أميز بين المعضل والمنقطع.
- أن أتخلق بخلق الأمانة وأنسب القول إلى قائله.

تمهيد

قد علمت فيما سلف أن السقط في الإسناد من أسباب رد الحديث، وأن السقط أنواع، ولكل نوع اسم خاص، حسب موضع السقط، والذي نحن بصدد الحديث عنه في هذا الدرس ما كان السقط فيه باثنين، على التوالي، أو على غير التوالي.

فماذا يسمى النوع الأول؟ وماذا يسمى النوع الثاني؟ وما أوجه الاجتماع والافتراق بينهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وَالثَّالِثُ: إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ».

الفهم

الشرح:

الثَّالِثُ: القسم الثالث من أقسام السقط، وهو ما سقط منه من غير الأول وغير الآخر.

فَصَاعِدًا: أي فما فوق ذلك.

استخلاص المضامين:

1. أستخرج من المتن تعريف الحديث المعضل.
2. أستخلص من المتن الفرق بين المعضل والمنقطع.

التحليـــل

أولا: الحديث المعضل

1. تعريفه:

أ- لغة: مأخوذ من أعضله الأمر بمعنى أعياه، وأصل العضل «يدل على شدة والتواء في الأمر» [مقاييس اللغة، ابن فارس، 345/4].

ب- اصطلاحا: ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا على التوالي، ووجه تسميته معضلا أن المحدث الذي حدث به أعضله؛ حيث ضيق المجال على من يؤديه إليه، وحال بينه وبين معرفة رواته بالتعديل أو الجرح، وشدد عليه الحال، ويكون ذاك الحديث معضلا لإعضال الراوي له. [فتح المغيث، السخاوي 199/1].

قال ابن الصلاح: أصحاب الحديث يقولون: أعضلَه فهو مُعْضَلٌ بفتح الضاد، وهو اصطلاحٌ مُشْكِلُ المأخذ ووجهه بأن «مُعْضَل» بفتح الضاد لا يأتي إلا من ثلاثي عُدِّيَ بالهمزة وهذا لازم معها، وقال: بحثْتُ فوجدتُ له من قولهم أمرٌ عَضِيلٌ أي: مُسْتَغْلِقٌ شديدٌ فهوَ فعيلٌ بمعنى فاعل، يدل على الثلاثي [مقدمة ابن الصلاح، ص 136].

واعتبار السقط بالتتابع فيه شرط لتسميته معضلا، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: «إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي؛ فَهُوَ «الْمُعْضَلُ» فمفهومه أنه إذا لم يسقط اثنان أو أكثر على التوالي لا يسمى معضلا. وهو بهذا التعريف يجتمع مع المعلق في صورة واحدة، ويفترقان في صورتين:

أ- يجتمع المعضل مع المعلق في الصورة التالية: إذا حذف من أول الإسناد راويان متواليان، فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ب- ويفارقه في صورتين:

- إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل، وليس بمعلق.
- إذا حذف من أول الإسناد راو فقط، فهو معلق، وليس بمعضل.

2. مثال الحديث المعضل:

من أمثلة المعضل ما ذكره ابن الصلاح قال: روينا عن الأعمش عن الشعبي قال: « يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: لاَ، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ...». قال ابن الصلاح: فقد

أعضله الأعمش؛ لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي ﷺ، فقد أسقط منه الأعمش أنسا والنبي ﷺ، فناسب أن يسمى معضلا [مقدمة ابن الصلاح، ص:60].

3. حكم الحديث المعضل:

الحديث المعضل من قبيل الضعيف -وهو أسوأ حالا من المنقطع والمرسل- لكثرة المحذوفين في الإسناد، والجهل بحالهم.

ثانيا: الحديث المنقطع

1. تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من «الانقطاع» ضد الاتصال، وأصل القطع «يدل على صرم وإبانة شيء من شيء» [مقاييس اللغة، ابن فارس، 101/5].

ب- اصطلاحا: هو ما سقط من إسناده واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي. وإليه الإشارة بقول المصنف «وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ» أي إذا لم يحصل مجموعُ ما ذكر في المعضل فهو المنقطع.

والمنقطع عند المتأخرين هو ما لم يتصل إسناده مما لا يشمله اسم المرسل، أو المعلق، أو المعضل؛ فكأن المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند، ما عدا صورا ثلاثا من صور الانقطاع، وهي حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان؛ فالمنقطع أعم من المرسل والمعضل؛ لاختصاص المرسل بالتابعين، واختصاص المعضل بالساقط منه اثنان على التوالي، واختصاص المعلق بحذف أول الإسناد. قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل: مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك»[مقدمة ابن الصلاح، ص 58].

2. الاختلاف بين المنقطع والمرسل:

يضاف لما سبق في مفهوم المنقطع عند المتأخرين ما ذكره الحافظ ابن حجر: أن العلماء اختلفوا في المنقطع والمرسل: هل هما متغايران أو لا؟

فقال: أكثر المحدثين بالتغاير بينهما، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك.

3. مثال الحديث المنقطع:

من أمثلة الحديث المنقطع ما أورده الحاكم قال: حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، حدثنا محمد بن سليمان الحضرمي، حدثنا محمد بن سهل، حدثنا عبد الرازق، قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مَهْدِي يُقِيمُكُمْ عَلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ» قال الحاكم: «هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده؛ فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري، واشتهاره به معروف، وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق، واشتهاره به معروف، وفيه انقطاع في موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق» [معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص 28].

4. حكم الحديث المنقطع:

المنقطع من قبيل المردود؛ لفقده شرطا من شروط القبول، وهو اتصال السند.

أهتدي وأقتدي

ذكر حافظ المغرب ابن عبد البر أنه يقال: «إِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنْ تُضِيفَ الشَّيْءَ إِلَى قَائِلِهِ»

[جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، 922/2].

التقويـــم

1. أبين الفرق بين المعضل والمنقطع.
2. أذكر بعض الصور التي لا يشملها اسم المنقطع عند المتأخرين من علماء الحديث.
3. أحدد القيمة المستفادة من كلام ابن عبد البر، وأبين أهميتها لطالب العلم.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى: «اعلم أنه قد وقع التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، بل لإشكال في معناه»

[فتح المغيث، السخاوي، 201/1 بتصرف].

- أبين وجه تسمية ما أشكل معناه بالمعضل عند بعض المحدثين.

الإعداد القبلي

1. أفرق بين السقط الظاهر، والسقط الخفي، وما يعرف به كل منهما.
2. أبين أسماء الأنواع المندرجة تحت السقط الظاهر، والمندرجة تحت السقط الخفي.

الدرس 17 السقط الظاهر والخفي

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم السقط الظاهر والخفي.
- أن أميز بين المدلس والمرسل الخفي.
- أن أجتنب التدليس في نقل الأخبار.

تمهيد

السقط في الإسناد من أسباب رد الحديث، والسقط قد يكون ظاهرا، وقد يكون خفيا.

فما الفرق بينهما؟ وما الأنواع المندرجة تحت السقط الظاهر والمندرجة تحت السقط الخفي؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا؛ فَالْأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّارِيخ. والثَّاني: المُدَلَّسُ، ويَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَّ كعَن وقَالَ، وَكَذَا المُرْسَلُ الخَفِيُّ، مِنْ مُعاصِرٍ لَمْ يَلْقَ».

الفهم

الشرح:

قَدْ يَكُونُ وَاضِحا: أي أن السقط من الإسناد قد يكون واضحا.

عَدَم التَّلَاقِي: بين الراوي وشيخه (الذي زعمه) لكونه لم يدرك عصره، أو أدركه لكن لم يجتمعا وليست منه إجازة ولا وجادة.

المُدَلَّسُ: التدليس كتمان العيب، ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد.

استخلاص المضامين:

1. أستخرج من المتن فوائد معرفة تاريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وأوقات طلبهم.
2. أذكر بعض الصيغ التي تحتمل السماع وغيره.

التحليـــل

يلاحظ في المتن أن الحافظ ابن حجر لم ينص على ما يندرج تحت السقط الظاهر بخلاف صنيعه في السقط الخفي؛ فقد ذكر ما يندرج فيه، ولعله ترك ذلك للعلم به أو لجريانه فيما ذكره قبل من الأنواع (المعلق، المعضل، المنقطع، المرسل) وهذه الأنواع من السقط الظاهر، وتسمية كل نوع بحسب مكان السقط.

أولا: السقط الظاهر

وهو الذي يكون ظاهرا لا يحتاج لكثير بحث ليعرف، ويمكن معرفته بطرق، منها:

– عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، بكونه لم يدرك عصره أو أدركه، لكنهما لم يجتمعا، وليست له منه إجازة ولا وجادة، وتعرف عدم الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك «كما أخبر ابن عيينة على ما روى عنه علي بن خشرم» أو بجزم إمام مطلع «كحديث العوام ابن حوشب عن ابن أبي أوفى، قال الإمام أحمد: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى». [شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي القاري، ص 427].

– أن يكون مولد الراوي متأخرا عن وفاة من روى عنه.

– أن تكون بلدانهما مختلفة ولم ينقل أن أحدهما رحل من بلده إلى بلد الآخر.

ولذلك احتيج إلى معرفة تاريخ مواليد الرواة، وأماكن حياتهم ومماتهم، وتاريخ وفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم؛ إذ بذلك تعرف هذه الأشياء.

ثانيا: السقط الخفي

السقط الخفي لا يدركه إلا الحذاق من أهل هذا الفن المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد، ويشمل السقط الخفي: المدلس والمرسل الخفي، ولتحديد الفرق بين النوعين سنخصصهما بمزيد بيان وتفصيل.

1. تعريف المدلس وأنواعه:

أ- تعريفه:

– **لغة:** اسم مفعول، من «التدليس» وأصله «دلس» «ويدل على ستر وظلمة» [مقاييس اللغة، ابن فارس، 296/2]. والدلس يطلق على اختلاط الظلام وعلى الظلمة، وسمي المدلس بذلك لاشتراكهما في الخفاء؛ فكما أن الظلام يغطي الأشياء ولا تُرى؛ فإن المدلِّس يغطي على من أسقطه.

- **اصطلاحا**، المدلس أنواع، وسيأتي تعريف كل نوع. وسمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدث به. واشتقاقه من الدَّلَس وهو اختلاط الظلام، الذي هو سبب لإخفاء الأشياء عن البصر؛ فهو قد غطى ذلك الذي أسقطه، وزاد في التغطية لإتيانه بعبارة موهمة، وكذا تدليس الشيوخ؛ فإن الراوي يغطي الوصف الذي به يعرف الشيخ، ووصفه بغير ما عُرف به.

ب- أنواع التدليس:

قسم الحاكم النيسابوري التدليس إلى ستة أقسام وتبعه أبو نعيم في ذلك. وحاصل هذه الأقسام يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، وهما:

- **تدليس الإسناد**، ويسميه بعضهم تدليس الإسقاط، وهو: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، ولا يقول: أخبرنا وما في معناه، بل يقول: قال فلان، أو عن فلان، وما أشبه ذلك، وهو مكروه ذمه أكثر العلماء. وفي هذا النوع قال شعبة «التدليس أخو الكذب» وقال «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس»، وعقب على ذلك ابن الصلاح بقوله «وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير» [مقدمة ابن الصلاح، ص 75].

ومثاله ما ذكره الحاكم النيسابوري رحمه الله: أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، قال: حدثنا جدي، قال: حدثنا كثير بن يحيى، قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال: «فلان في النار ينادي، يا حنان يا منان». قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه [معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص: 167]. فالأعمش دلس الحديث عن إبراهيم، فلما سئل بيَّن الواسطة بينه وبين إبراهيم.

- **تدليس الشيوخ**، وهو أن يسمي شيخا سمع منه بغير اسمه المعروف، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يشتهر به حتى لا يعرف، وهذا أخف من الأول. ومثاله: ما روي عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ فقال: «حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جد له» [مقدمة ابن الصلاح، ص 158].

والمشهور من الأنواع هو ما ذكر، وهناك تقسيمات أخرى، وهي عند التحقيق راجعة لأحدهما أو مشتركة بينهما، وهي (إضافة للقسمين السابقين) كما يلي:

تدليس التسوية	تدليس العطف	تدليس القطع أو الحذف	تدليس السكوت	تدليس صيغ الأداء

ج - صيغ التدليس:

يرِد المدلس بصيغة من صيغ الأداء التي تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه، مثل: «عن» و «قال». ومتى وقع بصيغة صريحة، ولم يكن قد سمع؛ كان كذبا، والصيغ الصريحة: ما أتى بلفظ مشعر بالاتصال، مثل: «سمعت» و «حدثنا» و«أخبرنا».

د - حكم الحديث المدلس:

المدلَّس من قبيل المردود. والراوي المدلِّس الذي ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا فإنه لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح.

2. المرسل الخفي:

أ- تعريفه:

أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه. والمرسل الخفي لا يُشترط له موضع في السند، بخلاف المرسل الظاهر الذي هو قول التابعي: قال رسول الله ﷺ، فإن هذا هو موضعه.

ب- الفرق بين المدلس والمرسل الخفي:

الفرق بينهما هو: أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، والمرسل الخفي يختص بمن روى عمن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه. ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي -كالنووي، والعراقي- لزمه دخول المرسل الخفي في تعريف التدليس، والصواب التفرقة بينهما؛ كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ج- مثال المرسل الخفي:

من أمثلة المرسل الخفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا اسْتيقظَ أحدكمْ مِنَ الليلِ فَليوقظِ امْرأته...» [العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، مسند أبي هريرة] رواه أبو عامر العقدي، عن الثوري، عن ابن المنكدر عن أبي هريرة، وابن المنكدر فيما قاله ابن معين والبزار: لم يسمع من أبي هريرة، بل قال أبو زرعة: إنه لم يلقه. وهو مقتضى ما نقله ابن المديني عن ابن عيينة من كون

ابن المنكدر بلغ من العمر نيفا وسبعين سنة. وبيان ذلك: أن وفاته كانت في سنة ثلاثين ومائة أو التي بعدها، فيكون مولده على هذا قبل ستين بيسير، ووفاة أبي هريرة كانت أيضا قبل الستين بيسير. وقد رواه ابن مهدي ووكيع والعدني وغيرهم عن الثوري بإثبات الواسطة التي لم تسم عند واحد منهم بين ابن المنكدر وأبي هريرة وهو ممن لم يوصف بالتدليس، فظهر أن روايته من المرسل الخفي [فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، 3/87].

د- حكم المرسل الخفي:

المرسل الخفي فيه انقطاع، وهو من قبيل المردود؛ لعدم معرفة حال الساقط من الإسناد.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: « ومن أول فائدة طلب الحديث: الإفادة، روينا عن مالك رضي الله عنه أنه قال: من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضا» [مقدمة ابن الصلاح، ص 248].

التقويـــــم

1. أذكر أنواع التدليس.
2. أبين الفرق بين المدلس والمرسل الخفي.

الاستثمار

قال الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وهذا النوع -معرفة الخفي من المراسيل- إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديما وحديثا».

[الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص 360].

- لم كان الخفي من المراسيل لا يدركه ولا يشتغل به إلا الجهابذة؟

الإعداد القبلي

1. أبحث عن أسباب رد الحديث، وأبين من خلال ذلك جهود العلماء في الاحتياط للسنة النبوية وحفظها.
2. لم كانت الغفلة وفحش الغلط سببا لرد الحديث؟

الدرس 18 أسباب الطعن في الراوي

أهداف الدرس

- أن أتعرف أسباب الطعن في الراوي.
- أن أميز بين أسباب الطعن في الراوي.
- أن أجتنب ما يخل بالعدالة والضبط.

تمهيد

الطعن في رجال الإسناد، يكون بعشرة أشياء بعضها يكون أشد في الطعن والجرح من بعض، وهذه العشرة منها ما يتعلق بالعدالة، ومنها ما يتعلق بالضبط، فما هي الخمسة المتعلقة بالعدالة؟ وما هي الخمسة المتعلقة بالضبط؟.

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ».

الفهم

الشرح:

غَفْلَتِه: من الغفلة وأصله غفل، ويدل على ترك الشيء سهوا، وربما كان عن عمد.

وَهْمِهِ: الوهم بسكون الهاء التوهم، وما كان دون مرتبة الشك من الإدراك، وبفتح الهاء الغلط، والمراد هنا الأول.

استخلاص المضامين:

أبين أسباب الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة.

التحليـــل

أولا: أسباب الرد المتعلقة بالعدالة

1. الكذب، وهو وإن كان يندرج في الفسق فإنه أشد أنواعه، وأقبح أسباب الطعن، وأفرده المصنف وجعله كأنه جنس آخر، وقدمه على الكل لشناعته.

2. التهمة بالكذب، ويسمى حديثه «المتروك» وسيأتي.

3. الفسق، وفسق الراوي قد يكون بالقول أو الفعل مما لم يبلغ الكفر. وأما الكفر: فهو خارج؛ لأن الكلام في الراوي المسلم، وبين الفسق وكذب الراوي عموم وخصوص مطلق، فالأول: أخص، والثاني: أعم؛ لأن الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب، دون العكس.

4. جهالة الراوي، بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين، لأن التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه، بخلاف التعديل، فإنه يكفي فيه أن يقول: عدل أو ثقة مثلا.

5. البدعة، وهي: اعتقاد ما ليس له أصل بخصوصه، أو لم يندرج تحت أصل عام مع نسبته للدين.

ثانيا: أسباب الرد المتعلقة بالضبط

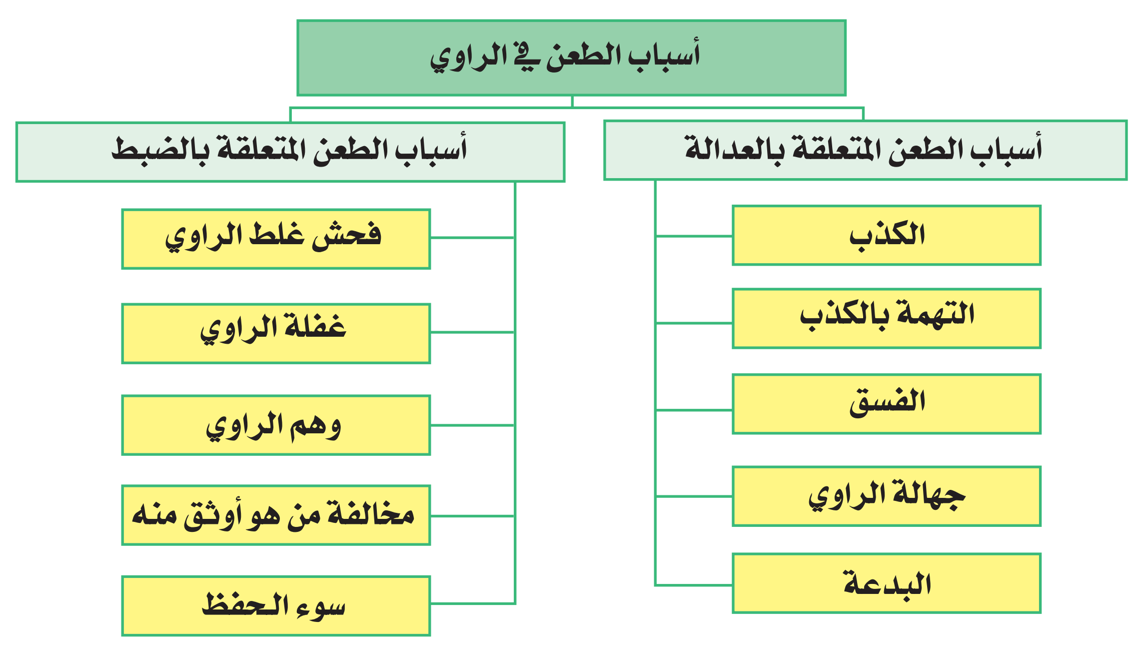
1. فحش غلط الراوي؛ بأن يكون غلطه أكثر من صوابه، أما السلامة الكلية من الغلط، فغير ممكنة.

2. غفلة الراوي، والمقصود كثرة غفلته؛ لأن الظاهر أن مجرد الغفلة ليس سببا للطعن لقلة من يسلم منها.

3. وهم الراوي، والمقصود به رواية الحديث على سبيل التوهم، وذلك قد يقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد يقع في المتن، مثل إدخال حديث في حديث آخر، والأول قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا.

4. مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، واسم الشاذ عند ابن حجر لا يطلق إلا على نوع واحد وهو مخالفة الثقة أو الصدوق لراو أوثق منه، أو لعدد من الرواة الثقات الذين توجب كثرتهم واتفاقهم تقديم روايتهم على روايته وإن كان هو أوثق من كل واحد منهم لو انفرد ذلك الواحد.

5. **سوء حفظه**، وهو أن لا يكون غلطه أقل من إصابته سواء كان مساويا، أو أكثر، وأما إذا كان غلطه أقل من الإصابة، أو قليلا بالنسبة إليها، فهو مقبول. والفرق بينه وبين فحش الغلط أن فحش الغلط محمول على كثرته، وسوء الحفظ على أن لا يكون الغلط أقل من الإصابة.



أهتدي وأقتدي

قال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبا، وأشد الخلق تواضعا، وأعظمهم نزاهة وتدينا، وأقلهم طيشا وغضبا، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها»

[الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، 1/ 5].

التقويـــم

1. أوضح لم قيد علماء مصطلح الحديث غفلة الراوي بالكثرة.
2. أبين الفرق بين كذب الراوي وتهمته بذلك.
3. ما أثر دارسة الحديث على طالب العلم؟

الاستثمار

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: «إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسنا، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره، والله أعلم».

[التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي، ص 31].

1. أبين أهمية معرفة سبب ضعف الحديث، وأثر ذلك في تقويته من عدمها.
2. أعد ملخصا عن أهمية وأثر التزام القيم الخلقية في حياة طالب العلم.

الإعداد القبلي

1. أعد ورقة مختصرة عن جهود علماء الحديث في حفظ السنة منطلقا من كون كثرة الغفلة من أسباب رد الحديث.
2. أبحث عن الفرق بين الحديث الموضوع والمتروك.

الدرس 19 الموضوع والمتروك

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث الموضوع والمتروك.
- أن أدرك أسباب وضع الحديث.
- أن أميز بين الحديث الموضوع والمتروك.
- أن أجتنب الكذب على رسول الله ﷺ، وأتحرى قيمة الصدق.

تمهيد

الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية «ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقد عني العلماء بالإسناد لمعرفة سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، والنظر في عدالتهم وضبطهم، حفظا للسنة ودفاعا عنها، فلم يقبلوا خبر كذاب ولا متهم بالكذب، واصطلحوا على كل منهما اصطلاحا خاصا؛ فما ذا يسمى حديث من عرف بالكذب؟ وحديث المتهم به؟ وما الفرق بينهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فَالأَوَّلُ: الْمَوْضُوعُ، والثَّانِي: الْمَتْرُوكُ، والثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ، عَلَى رَأْيٍ، وكَذَا الرَّابِعُ والخَامِسُ».

الفـهـم

الشرح:

فالأَوَّلُ: ما كان الطعن فيه لكذب الراوي.

والثَّاني: ما كان الطعن فيه لتهمة الراوي بالكذب.

والثالِث: من فحش غلطه على رأي من لايشترط في منكر قيد المخالفة.

استخلاص المضامين:

أستخرج من المتن تعريف الموضوع والمتروك.

التحليـــل

أولا: الحديث الموضوع

1. تعريف الموضوع:

أ- لغة: اسم مفعول، من «وضع الشيء» أي «حطه»؛ سمي بذلك لانحطاط رتبته، ويطلق الموضوع على: الملصق، يقال: وضع فلان على فلان كذا؛ أي: ألصقه به، وأصل الوضع يدل على الخفض للشيء وحطه. [مقاييس اللغة، ابن فارس، 117/6].

ب- اصطلاحا: كذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله، متعمدا لذلك. وسمي بالموضوع؛ لأن واضعه وضعه من عنده، ويذكر ضمن أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث؛ لكون واضعه زعم ذلك. والحكم على الحديث بكونه موضوعا إنما هو حكم عليه بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب، كما أن الصدوق قد يكذب، وعلماء الحديث لا يقبلون رواية الكذاب مطلقا احتياطا للسنة النبوية الشريفة، وإعمالا للقواعد المتفق عليها بينهم.

2. طرق وضع الحديث، وكيفية معرفته:

أ- طرق وضع الحديث، من طرق الوضع في الحديث:

- أن ينشئ الوضاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسنادا ويرويه.
- أن يأخذ كلاما لبعض السلف أو الحكماء، أو غيرهم، ويضع له إسنادا.
- أن يأخذ حديثا ضعيف الإسناد، فيركب له إسنادا صحيحا ليروج.

ب- كيفية معرفة الوضع في الحديث: يكون الحكم على الحديث بأنه موضوع، ممن له اطلاع تام بمعرفة الأسانيد، ومعرفة رجال الحديث، وذهنه ثاقب، وفهمه قوي. ويعرف الحديث الموضوع بأمور، منها:

- إقرار واضع الحديث المتفرد به؛ كقول عمر بن صبيح: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ؛ أي التي نسبها إليه.

- ما يتنزل منزلة إقراره، بحيث يعين المنفرد به تاريخ مولده، بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه.

- ما يؤخذ من حال الراوي، كأن يحدث عن شيخ توفي قبل ولادة الوضاع، أو يكون الراوي معروفا بالكذب.

- ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضا لنص القرآن، والسنة المتواترة (بخلاف المشهورات وغيرها من الآحاد) أو الإجماع القطعي المنقول بطريق التواتر (بخلاف الإجماع السكوتي والإجماع الظني المنقول بطريق الآحاد، فلا يجعل الخبر المناقض له موضوعا). أو صريح العقل، أو ركاكة اللفظ والمعنى أو أحدهما، وكالمجازفة في الوعد والوعيد.

3. أسباب وضع الحديث:

أسباب وضع الحديث كثيرة، منها: الجهل، وعدم الدين، والتعصب، والإغراب قصد الاشتهار، والتكسب.

4. حكم وضع الحديث:

وضع الحديث ونسبته إلى النبي ﷺ من الكبائر، وكما أجمع العلماء على تحريم الوضع في الحديث فإنهم اتفقوا على تحريم رواية الموضوع إذا عُلم أنه موضوع، إلا مقرونا ببيان كونه موضوعا؛ لقوله ﷺ: «...ومن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار» [صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ] سواء تعلق الوضع بالأحكام، أو القصص، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو غيرها، فلا يجوز أن ينسب لرسول الله ﷺ ما لم يقله بحال.

5. رتبة الحديث الموضوع:

الموضوع شر أنواع الضعيف، ومن العلماء من يعده قسما مستقلا، وليس نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب.

ثانيا: الحديث المتروك

1. تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من ترك الشيء إذا طرحه، يقال «تركت المنزل تركا رحلت عنه، وتركت الرجل فارقته، ثم استعير للإسقاط في المعاني» [المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، 74/1].

ب- اصطلاحا: هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب. ووجه تسميته بالمتروك أن اتهام الراوي بالكذب مع تفرده بالحديث يجعل حديثه غير مقبول، ولا يسوغ الحكم بوضعه.

2. أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين؛ هما:

أ- أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الدين بالضرورة.

ب- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

3. حكم الحديث المتروك:

المتروك من قبيل الضعيف، لكون الراوي متهما بالكذب، وهو أخف شرا من الموضوع الذي عرف صاحبه بالكذب.

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «علم الحديث علم شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا؛ فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها...». [مقدمة ابن الصلاح، ص 236].

التقويـــم

1. أذكر الطرق التي يعرف بها الحديث الموضوع.
2. أبين حكم رواية الحديث الموضوع دون بيان وضعه.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «ثم إن وراء هذا: النزاع في إدراج الموضوع في أنواع الحديث؛ لكونه ليس بحديث، ولكن قد أجيب بإرادة القدر المشترك وهو ما يحدث به، أو بالنظر لما في زعم واضعه، وأحسن منهما أنه لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته لينفى عن المقبول ونحوه». [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، الحافظ السخاوي، 1/311].

- لم سمي «الحديث الموضوع» حديثا مع أنه مكذوب على النبي ﷺ؟

الإعداد القبلي

1. أبحث في كتب مصطلح الحديث عن طرق معرفة الحديث المعلل.

2. أحرص على قراءة مقدمة كتاب من كتب العلل وأنجز تلخيصا مختصرا عما استفدته، وأعرضه على أصدقائي في الحصة المقبلة.

الدرس 20 الحديث المعلل

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث المعلل.
- أن أدرك أهمية معرفة المعلل، وطرق معرفته.
- أن أجتنب الاستدلال بالأحاديث التي فيها علة.
- أن أتخلق بخلق الأمانة في نقل الأخبار وأداء العلم.

تمهيد

النظر في الحديث يختلف باختلاف الناظر فيه، ويدرك حذاق هذا الفن أمورا خفية في الحديث لا يدركها غيرهم، سيما إذا كان الظاهر من النظر في الحديث توفر شروط الصحة ظاهرا، بينما يكون في سنده أو متنه ما يقدح في صحته. فما ذا يسمى هذا النوع؟ وما طرق معرفته؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الْوَهْمُ؛ إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ؛ فَالْمُعَلَّلُ».

الفهم

الشرح:

الْوَهْمُ: أي رواية الحديث على سبيل التوهم.

الْقَرَائِن: جمع قرينة والقرينة: أمر يشير إلى المطلوب.

الْمُعَلَّلُ: اسم مفعول، من «أعله» بكذا فهو «معل» وهو القياس الصرفي المشهور.

استخلاص المضامين:

أستخرج من المتن ما يعرف به الوهم في الحديث.

التحليـــل

أولا: تعريف المعلل

أ- لغة: عل يعل واعتل أي مرض، فهو عليل، ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة، والعلة: المرض. [لسان العرب، ابن منظور، 471/11 بتصرف].

ب- اصطلاحا: عرفه الإمام ابن الصلاح رحمه الله بقوله: الحديث المعلل هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها [مقدمة ابن الصلاح، ص 89]. ووقع في عبارة كثير من المحدثين: كالبخاري، والترمذي، وابن عدي والدارقطني، وكذا في عبارة المتكلمين والأصوليين تسميته بالمعلول، ورده ابن الصلاح بأنه مرذول عند أهل العربية واللغة؛ لأن المعلول مِن: عَلَّه بالشراب؛ أي سقاه مرة بعد أخرى، وهو غير ملائم، وسماه معللا. قال الحافظ العراقي: الأجود في تسميته: المعلل، وكذا وقع في عبارة بعضهم [شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص 549].

ويفهم من تقييد العلة الذي أوردناه أنه لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما: الغموض والخفاء، والقدح في صحة الحديث، فإن اختل واحد منهما: كأن تكون العلة ظاهرة، أو غير قادحة فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحا.

ثانيا: طرق معرفة المعلل

مما تعرف به العلة في الحديث:

- كثرة التتبع، وجمع القرائن، والنظر في رجال الأسانيد لتبين الأشياء القادحة: كإبدال راو ضعيف بثقة.

- جمع الطرق؛ أي الأسانيد المشتملة على المتون، واستقصاؤها من المجامع والمسانيد، والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم وإتقانهم- ليحصل الترجيح بذلك، ويعلم أنه موصول، أو مرسل، أو نحوهما- ورواية غيرهم على سبيل التوهم، فقد روي عن علي بن المديني أنه قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

وقد تقصر عبارة المعلِّل الناظر في علة الحديث المعلَّل عن إقامة الحجة على دعواه بأن يعلم أن في الحديث قصورا، لكن لا يقدر على بيانه؛ كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم.

هذا. وبعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور: ككذب الراوي وفسقه وغفلته وسوء حفظه، ونحوه من أسباب تضعيف الحديث؛ كالتدليس، والإمام الترمذي سمى النسخ علة، قال الحافظ السخاوي: فكأنه أراد علة مانعة من العمل لا الاصطلاحية. [شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي القاري، ص 461].

ثالثا: أهمية معرفة المعلل

المعلل من أشرف ما يطلب في علم الحديث، قال الإمام عبد الرحمان بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي»[علل الحديث، لابن أبي حاتم، 9/1].

وهذا الفن من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

رابعا: مثال المعلل

قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، وما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن ومثال ذلك في الآتي:

أ- مثال العلة في الإسناد: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار» [المعجم الكبير، الطبراني، باب العين، عمرو بن دينار عن ابن عمر] فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: «عن عمرو بن دينار»، إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه؛ فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة.

ب- مثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» ونصه «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول قراءة ولا في آخرها» [صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة]. فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما

قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين»، من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: كانوا يستفتحون بالحمد أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية. وانضم إلى ذلك أمور، منها: أنه ثبت عن أنس: أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا عن رسول الله ﷺ [مقدمة ابن الصلاح، ص 92].

خامسا: حكم المعلل

العلة كما سبق عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث بحيث يغلب على ظن الناظر فيه وجود علة، فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاء بغلبة الظن، أو يتردد لعدم ترجيح أحد الطرفين، فيتوقف في الحكم بالصحة وعدمها، وأما إذا لم يطلع عليه بما ذكر من القرائن، فالظاهر السلامة من الجرح.

أهتدي وأقتدي

روى الإمام الدارمي بسنده عن معمر عن الزهري قال: «عرضت عليه كتابا فقلت: أرويه عنك؟ قال: ومن حدثك به غيري». [سنن الدارمي، باب في العرض].

التقويم

1. أبين ما يعرف به المعلل.
2. لم كانت معرفة العلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها؟

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح: «قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح». [مقدمة ابن الصلاح، ص 93].

1. أناقش قول ابن الصلاح ، مبينا إطلاقات اسم العلة.

2. أقرأ مقدمة كتاب من كتب العلل التي وُجهت في الإعداد القبلي لإحضارها.

الإعداد القبلي

أقرأ متن الدرس القادم وأنجز الأنشطة المقترحة من الأستاذ(ة).

الدرس 21 المدرج والمقلوب

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الإدراج وحكمه.
- أن أميز بين الإدراج في السند والإدراج في المتن.
- أن أتعرف مفهوم القلب في الحديث وأسبابه.
- أن أضبط ما أحفظ من الأحاديث وأنقلها بألفاظها دون قلب أو تبديل.

تمهيد

قد علمت أن من أسباب الطعن في الراوي مخالفته للثقات، وينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: «المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحَّف».

فما المدرج؟ وما أنواع الإدراج؟. وبما ذا تسمى المخالفة التي تكون بتقديم أو تأخير؟ وما أنواعها؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ؛ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ، أو بدَمْجِ مَوقُوفٍ بمَرفوعٍ فمُدرَجُ المَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيمٍ أو تَأْخيرٍ فَالـمَقْلُوبُ».

الفهم

الشرح:

السِّيَاقِ: أصله سواق، فقلبت الواو ياء لكسرة السين. وسياق الكلام تتابعه.

بدَمْجِ: دخول الشيء في الشيء، وأصله «دمج» يدل على الانطواء والستر.

أَوْ بِتَقْدِيم أَو تَأْخيرٍ: أو إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، في الإسناد أو المتن.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن تعريف المدرج وأنواعه.
2. أستخرج من المتن تعريف المقلوب.

التحليـــل

أولا: تعريف المدرج وأنواعه وأسبابه وطرق معرفته

1. تعريف المُدرَج:

أ- لغة: اسم مفعول من «أدرج»، وهو يدل على ستر وتغطية: من ذلك: أدرجت الكتاب، وأدرجت الحبل [ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/275 بتصرف].

ب- اصطلاحا: هو ما كان في سنده أو متنه زيادة ليست منه. والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بينة؛ ففي المعنى الاصطلاحي يدرج في الحديث ما ليس منه، فيلتبس ذلك على من لا يعلم، فيحسب الجميع موصولا فيرويه متصلا متوهما أنه من الحديث، وهو ليس منه.

2. أنواع المدرج:

المدرج ينقسم إلى قسمين: مدرج الإسناد، ومدرج المتن وبيان ذلك في الآتي:

أ. مدرج الإسناد، وهو تغيير سياق الإسناد، وإليه الإشارة بقوله «ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ؛ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ» وهو أقسام:

الأول: ما يرويه جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو مطعون بالمخالفة، فيجمع الراوي جميع تلك الجماعة على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين اختلاف الأسانيد. وذلك بأن يسمع الراوي حديثا عن جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم باتفاق، ولا يبين الاختلاف. مثاله: حديث رواه الترمذي: عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل قال: قلت يا رسول الله: «أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله ندا وهو خلقك» ...» [سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الفرقان]. هكذا رواه محمد بن كثير العبدي، عن سفيان، فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصلا لم يذكر فيه عمرا، بل رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، وإنما ذكره فيه منصور والأعمش، فوافق روايته بروايتهما، وقد بين الإسنادين معا يحيى بن القطان في رواية عن سفيان وفصل أحدهما عن الآخر؛ كما رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب المحاربين عن عمرو بن علي، عن يحيى، عن سفيان، عن منصور والأعمش، كلاهما عن أبي

وائل، عن عمرو، عن سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله–من غير ذكر عمرو بن شرحبيل–. [شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص 464].

الثاني: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفا منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول. ومثاله: حديث ابن عيينة، وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ، وفي آخره: «...أنه جاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب» والصواب: رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر [مقدمة ابن الصلاح، ص 97].

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين إما عن صحابيين، أو عن واحد فقط، فيرويهما معا كاملين، أو مختصرين، أو أحدهما مختصرا دون الأول، أو يروي راو أحد الحديثين – المختلفين – ليظهر الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني بإسناده الخاص به، لكن يزيد في أحد الحديثين، من المتن الآخر، ما ليس في الحديث الأول. ومثاله: حديث رواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، (ولا تنافسوا) ...» فقوله: «ولا تنافسوا» مدرجة في الحديث أدرجها ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا [ولا تحسسوا] ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا» [موطأ الإمام مالك، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة]. وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول: «ولا تنافسوا»، وإنما هو في الحديث الثاني. [شرحُ شرحِ نخبة الفكر، للقاري، ص 467].

الرابع: أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلاما من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك. ومثاله: ما ذكره الحاكم أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: «مَنْ كَثَّرَ صَلَوَاته بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ» وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهده وورعه؛ فظن ثابت بن موسى أنه روى الحديث مرفوعا بهذا الإسناد فكان ثابت بن موسى

يحدث به عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك [المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبدالله الحاكم، ص 63].

ب. مدرج المتن، وهو: أن يقع في المتن كلام ليس منه، أي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن، وهو المشار إليه بقوله «أو بدَمْجِ مَوقُوفٍ بمَرفوعٍ فمُدرَجُ المَتْنِ» وهو إما:

– أن يكون الإدراج في أوله، مثاله: «ما رواه الخطيب من رواية أبي قَطَن، وشَبابَة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أسبغوا الوضوءَ، ويلٌ للأعقابِ من النارِ» [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، باب ذكر الأحاديث التي وصلت ألفاظ رواتها بمتونها وأدرجت فيها] فقوله: أسبغوا الوضوء، من قول أبي هريرة، وُصلَ بالحديثِ في أوَّلِهِ، وقد رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم – ﷺ – قال: «ويلٌ لِلأعقَابِ مِنَ النارِ» [صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب]. قال الخطيب البغدادي: وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم، وشَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه. وذلك أن قوله: «أسبغوا الوضوء» كلام أبي هريرة. وقوله: «ويلٌ لِلأعقَابِ مِنَ النارِ» كلام النبي –ﷺ–» [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، 1/159].

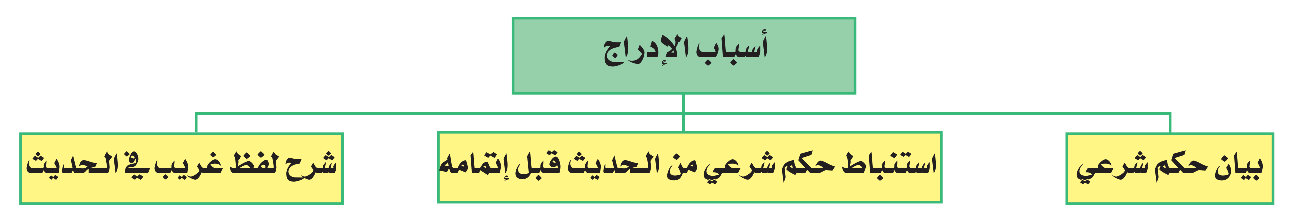
– أو أن يكون الإدراج في أثنائه، مثاله: ما رواه الدارقطني في «سننه» من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ». قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد، عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ وإدراجه ذلك في حديث بسرة. قال: والمحفوظ أن ذلك من قول عروة.

– أو أن يكون الإدراج في آخره، وهو الأكثر وقوعا أو استعمالا، مثاله: ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: « قل: التحيات لله» فذكر حين قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: فإذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد [سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد؟]. كذا رواه أبو خيثمة زهير، فأدرج في الحديث قوله: «فإذا قلت . . .» إلخ. وإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي ﷺ [شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص 469].

وقد يقع الإدراج بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل أو بيان.

3. أسباب الإدراج:

للإدراج أسباب متعددة، منها:



4. طرق معرفة المدرج:

يعرف المدرج بأربعة أشياء:

1. بورود رواية مفصلة
2. التنصيص من الراوي
3. التنصيص من إمام مطلع
4. استحالة قوله من النبي ﷺ

– ورود رواية مفصِّلة، مبينة للقدر المدرج في الحديث، ومن أمثلته ما سبق في مدرج المتن في مثال ما كان الإدراج في أوله.

– التنصيص على الإدراج من الراوي نفسه كحديث ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من جعل لله ندا جعله الله في النار» وقال: وأخرى أقولها لم أسمعها منه «من مات لا يجعل لله ندا، أدخله الله الجنة ...» [مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عبدالله بن مسعود].

– التنصيص من بعض الأئمة المطلعين على ذلك؛ كحديث أبي خيثمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مُخَيمرة، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: «قُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّه، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ – قَالَ زُهَيْرٌ: حَفِظْتُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ – أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ «، قَالَ: فَإِذَا قَضَيْتَ هَذَا، أَوْ قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» [المسند، أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن مسعود] هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر، فأدرج

في الحديث قوله: فإذا قلت هذا إلى آخره، وإنما هذا من كلام ابن مسعود، لا من كلام رسول الله ﷺ. [مقدمة ابن الصلاح، ص: 96].

– أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك، ومثاله ما في سنن الترمذي في جزء من حديث طويل«... لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجَرَةً تُعْضَدُ» [سنن الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا»]. قال السيوطي: «وقوله:« لوددت ...» مدرج من قول أبي ذر» [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، 1/80]. ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور، وهو من قبيل المردود.

ثانيا: الحديث المقلوب

1. تعريفه:

أ- لغة: تحويل الشيء عن وجهه، يقال: قلبته قلبا من باب ضرب حولته عن وجهه، وكلام مقلوب: مصروف عن وجهه [المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، 512/2 بتصرف].

ب- اصطلاحا: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير.

2. أنواع الحديث المقلوب:

أ- مقلوب السند، وهو ما وقع القلب في سنده، وله صور متعددة، منها:

– أن يقدم الراوي أو يؤخر في الأسماء؛ كحديث مروي عن «كعب بن مرة» فيرويه الراوي عن «مرة بن كعب».

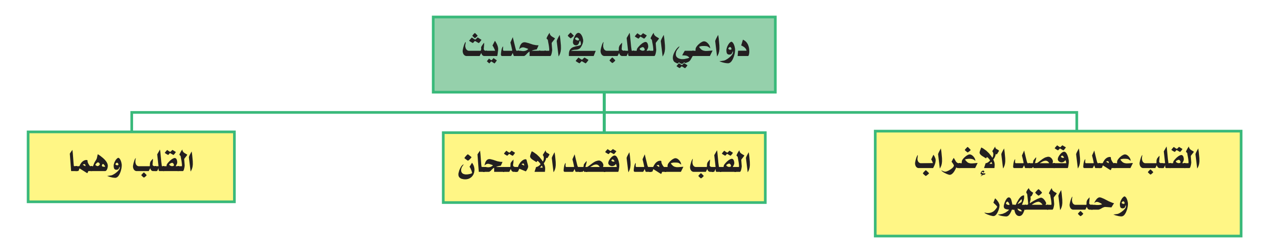
– أن يبدل الراوي شخصا بآخر بقصد الإغراب: كأن يكون الحديث قد اشتهر بين الناس من رواية سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما، فيأتي راو آخر يغرب على الناس، حتى يرووه عنه، فيأتي به من رواية نافع عن ابن عمر لا من رواية سالم عن ابن عمر، وهذا محرم ولا يجوز.

ب- مقلوب المتن، وهو ما وقع الإبدال في متنه، وحقيقته: أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر، أو: هو الذي يكون على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي، فيتغير معناه، مثل: أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث، كحديث: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ

مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين]؛ فإنه جاء مقلوبا بلفظ: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» [صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل انتظار الصلاة والجلوس في المسجد] وأمثله القلب في المتن قليلة – بالنسبة إلى قلب الإسناد– [فتح المغيث، السخاوي، 345/1].

ج- مقلوب السند والمتن معا، وهو أن يؤخذ إسناد متن فيجعل لمتن آخر والعكس، ومثال ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» في قصة امتحان الإمام البخاري لما قدم إلى بغداد، فقد قلب له أهل بغداد مائة حديث فجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وألقوها عليه امتحانا له، فأعاد سردها كما سمعها، وعلى ترتيب سماعها، ثم رواها على الوجه الصحيح، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه [تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 340/2].

3. دواعي القلب في الحديث:



4. حكم الحديث المقلوب:

حكم القلب في الحديث يختلف باختلاف قصد صاحبه:

- إذا وقع الإبدال عمدا لا لمصلحة، بل للإغراب مثلا فهو من أقسام الموضوع.
- وإذا وقع غلطا فهو من المقلوب أو المعلل؛ لإخلاله بضبط الراوي.
- وإذا كان بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وشرط الجواز أن لا يستمر عليه وينتهي بانتهاء الحاجة إليه، ويبين قبل افتراق المجلس.

أهتدي وأقتدي

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لا تفعلوا، يدرس» [سنن الدارمي، باب مذاكرة العلم].

التقويـــم

1. أبين أنواع الإدراج.
2. أذكر طرق معرفة الإدراج.
3. ما هي أسباب قلب الحديث؟ وما حكمه؟

الاستثمار

قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى *** مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَاوٍ أُبْدِلَا

بِوَاحِدٍ نَظِيره، كَيْ يرْغَبَا *** فِيهِ لِلْإِغْرَابِ إِذَا مَا اسْتَغْرَبَا

وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنِ *** نَحْوُ امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ

فِي مِائَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادَا *** فَرَدَّهَا، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا

وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ *** نَحْوُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

[التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المعروفة بألفية العراقي، 1/115]

– أستخرج من النظم خلاصة تركيبية تتضمن أنواع القلب في الحديث.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن معنى المزيد في متصل الأسانيد مع التمثيل له.
2. أبحث عن معنى الاضطراب في الإسناد.

الدرس 22 المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم المزيد في متصل الأسانيد.
- أن أدرك أنواع الاضطراب في الحديث.
- أن أميز بين زيادة الثقة وغير الثقة.
- أن أحرص على الجد وضبط ما أحفظ وما أكتب.

تمهيد

سلك علماء الحديث مسالك دقيقة غاية في الضبط والتحري، وميزوا بين أنواع المخالفة سواء كانت بالزيادة أو الإبدال في الإسناد، وأطلقوا على كل نوع اسما.

فما ذا يسمى النوع الأول؟ وما ذا يسمى النوع الثاني؟ وما حكم كل منهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «...أَوْ بِزيادةِ راوٍ فَالمَزيدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيدِ، أو بإبدالِهِ ولا مرجِّحَ فالمُضْطَرِب، وقد يَقَعُ الإِبْدَالُ عَمْداً امتحاناً».

الفهم

الشرح:

أَوْ بِزِيادةِ راوٍ: أو إن كانت المخالفة بزيادة راو.

أو بإبدالِهِ: أو كانت المخالفة بإبدال الراوي.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن أنواع المخالفة.
2. متى يوصف إبدال الراوي في الإسناد بالاضطراب؟

التحليـــل

أولا: المزيد في متصل الأسانيد

1. تعريفه:

المزيد في متصل الأسانيد، هو: أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا.

ومثاله: ما روي عن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثني بسر بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» [سنن الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور، والجلوس عليها، والصلاة إليها]. فقد وقعت الزيادة في هذا المثال في موضعين: في «سفيان» و«أبي إدريس»؛ فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم، وذكر «أبي إدريس» زيادة ووهم؛ أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما، وأما ذكر «أبي إدريس» فيه: فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر، فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال: وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه» [مقدمة ابن الصلاح، ص 287].

2. شروط رد الزيادة في الإسناد:

ذكر الحافظ ابن حجر شرطين لرد الزيادة في الإسناد، وهما:

أ- أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا ترجحت الزيادة، وتنزيل هذا الشرط في المثال السابق أن يصرح بُسْر بن عبيد الله بسماعه مِن واثلة في أحد طرق

الحديث. فإن اختل الشرطان، أو أحد منهما ترجحت الزيادة وقبلت، وعد الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعا، لكن انقطاعه خفي، وهو الذي يسمى «المرسل الخفي» وهو: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد.

هذا. ومجيء زيادة راو في بعض الأسانيد دون بعضها تحتمل ما يلي:

- أن يترجح أن زيادة الراوي وهم وغلط، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد.

- أن يترجح أن زيادة هذا الراوي في الإسناد هي الصواب، فيكون الإسناد الناقص منقطعا، وبهذا يستدل المحدثون على أن الذي رواه ناقصا بالعنعنة قد دلس.

- أن يترجح أن كلا الطريقين صحيح، بمعنى: أن الراوي سمعه من شيخ بواسطة، ثم سمعه من شيخ مباشرة.

3. حكمه:

العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك؛ ككون الذي لم يزدها أتقن ممن زادها.

ثانيا: الحديث المضطرب

1. تعريفه

أ- لغة: هو اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساده، يقال: «اضطرب أمرُه: اختلَّ، وهذا حديثٌ مضطرِبُ السَّنَدِ» [الصحاح، الجوهري، 1/178].

ب- اصطلاحا: هو ما وقعت المخالفة فيه بإبدال الراوي، ولا مرجِّحَ لإحدى الروايتين على الأخرى، وهو تعريف مقتصر على نوع واحد من الاضطراب، والأولى أن يقال: المضطرب ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة ولا مرجح لإحدى الروايتين.

ومن خلال التعريف يتبين أن الحديث لا يسمى مضطربا إلا إذا تحقق فيه شرطان، وهما:

أ- اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تساوي الروايات في القوة، ولا مرجِّحَ لإحدى الروايتين على الأخرى، وإليه الإشارة بقوله: «ولا مرجِّحَ فالمُضْطَرِب». وإذا أمكن الجمع أو ترجيح إحدى الروايتين فلا اضطراب.

2. أنواعه:

الاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وبيانهما في الآتي:

أ- **الاضطراب في السند**، ومثاله: حديث يرويه شهر عن عبد الرحمن بن غُنْم، عن معاذ بن جبل قال: قَالَ رَسُوْلُ اللَّه صلَّى اللهُ عَليَه وَسَلَّمَ:«مَنْ قَالَ حِيْنَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلاَةِ الغَدَاة: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ، كُتِبَ لَهُ بِهِنَّ عَشَرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِيَ عَنْهُ بِهِنَّ عَشَرُ سَيِّئَاتٍ...» [المعجم الكبير، الطبراني، باب الميم، شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غُنْم عن معاذ] فهذا الحديث مضطرب؛ لأن شهر بن حوشب يرويه عن عبد الرحمن بن غُنْم، عن معاذ، ومرة عن ابن غُنْم، عن أبي ذر، ومرة عن عبد الرحمن بن غُنْم، عن أبي هريرة، وأخرى عن أبي أمامة، وعن أم سلمة، ورواه مرة عن ابن غُنْم عن النبي ﷺ مرسلا. وقد قال الدارقطني: «والاضطراب فيه مِنْ شَهْرٍ، والله أعلم» [العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدراقطني، 45/6].

ب- **الاضطراب في المتن**، ومثاله: ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ» [سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة] ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» [سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكنز] فهذا حديث قد اضطرب في لفظه ومعناه؛ فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة؛ فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل [النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، 239/2].

والاضطراب باعتبار مصدره؛ قد يكون من راو واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة، وقد يقع الاضطراب من جماعة بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

3. حكمه:

الاضطراب من أسباب رد الحديث؛ لانعدام ضبط راويه أو رواته.

أهتدي وأقتدي

قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله «كان الرجل من أهل العلم، إذا لقي من هو فوقه في العلم، فهو يوم غنيمته، سأله وتعلم منه، وإذا لقي من هو دونه في العلم علمه، وتواضع له، وإذا لقي من هو مثله في العلم ذاكره ودارسه» [المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص 205].

التقويـــم

1. أبين شروط رد الزيادة في الإسناد.
2. أبين أنواع الاضطراب في الحديث.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة عن وكذلك ما لا يقتضي الاتصال كقال ونحوها فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللا بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة. وإن كان بلفظ يقتضي الاتصال كحدثنا وأخبرنا وسمعت فالحكم للإسناد الخالي عن الراوي؛ لأن معه زيادة وهي إثبات سماعه منه» [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ص 204].

- أناقش قول الحافظ السخاوي، مبينا الفرق بين زيادة الثقة وغير الثقة.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن الفرق بين المصحف والمحرف، وأبين فوائد معرفتهما.
2. أبحث عن أمثلة للمصحف والمحرف (غير ما ذكر في الكتاب).

الدرس 23 المصحف والمحرف

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهومي المصحف والمحرف.
- أن أميز بين المصحف والمحرف.
- أن أجتنب التصحيف والتحريف في الكتابة والنقل.
- أن أتخلق بخلق الأمانة وقيم الصدق في تحصيل العلم وتبليغه.

تمهيد

بذل علماء الحديث جهودا لحفظ الأحاديث النبوية وصونها من التبديل والتغيير، وبينوا ما وقع من التحريف في الألفاظ والأسماء، وميزوا بين ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط، وبين ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط؟ وأطلقوا على كل منهما اسما خاصا.

فما ذا يسمى النوع الأول؟ وما ذا يسمى النوع الثاني؟ وما فائدة معرفة كل منهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «... أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّياقِ: فالمُصَحَّفُ والمُحَرَّفُ».

الفهم

الشرح:

أَوْ بِتَغْيِيرٍ: أو إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط.

السِّياقِ: أي سياق اللفظ، والسياق يقصد به: القرينة الدالة على المقصود.

استخلاص المضامين:

أستخلص من المتن تعريف المصحف والمحرف.

التحليـــل

أولا: الحديث المصحَّف

1. تعريفه:

أ- **لغة:** اسم مفعول من التصحيف، والتصحيف: «الخطأ في الصحيفة» [القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص 826].

ب- **اصطلاحا:** ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط.

2. أهمية معرفة المصحف:

معرفة هذا النوع مهمة، وأكثر وقوعه كائن في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد، وألقابهم وأنسابهم، قال ابن الصلاح: «هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ، والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد»[مقدمة ابن الصلاح، 384].

3. أقسامه:

قسم العلماء المصحَّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار:

أ- **باعتبار موقعه،** وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين، وهما:

- **تصحيف في الإسناد:** ومثاله: حديث شعبة عن العوام بن مراجم، عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: « لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَصَّ لِلشَّاةِ الْجَمَّاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ»[علل الدارقطني، حديث: 287]. صحف فيه يحيى بن معين، فقال: «ابن مزاحم» -بالزاي والحاء- فرد عليه، وإنما هو: «ابن مراجم» - بالراء المهملة والجيم. [مقدمة ابن الصلاح، ص 384].

- **تصحيف في المتن،** ومثاله: مَا رَوَاهُ ابْن لَهِيعَة عَن «كتاب مُوسَى بن عقبَة» إِلَيْهِ بِإِسْنَادِهِ عَن زيد بن ثَابت: «أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد» وإنما هو بالراء؛ كما هو في الرواية الصحيحة عند مسلم: «احتجر رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة، أو حصير. . . » [صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد]. فصحفه ابن لهيعة؛ لكونه أخذه من كتاب بغير سماع [مقدمة ابن الصلاح، ص 385]. ومعنى «احتجر»: اتخذ شبه الحجرة.

ب- **باعتبار منشئه:** وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين، وهما:

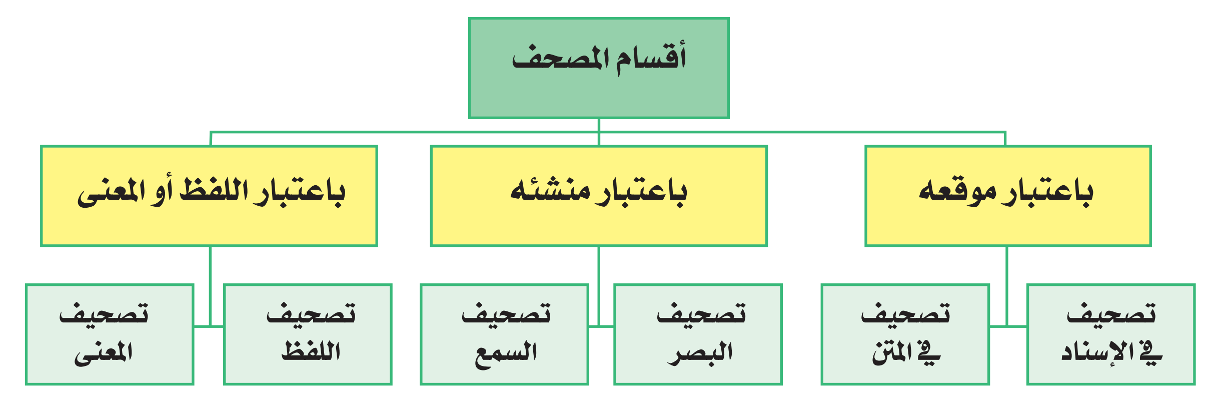
– **تصحيف البصر:** «وهو الأكثر» أي يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه، ومثاله: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ» [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان] صحفه أبو بكر الصولي فقال: «من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال . . .» فصحف «ستا» إلى «شيئا» كما ذكر ذلك ابن الصلاح وغيره [مقدمة ابن الصلاح، ص 389].

– **تصحيف السمع:** وقد يكون سببه ضعف السمع، أو بُعده، أو غير ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات، نحو حديث لـ «عاصم الأحول» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحدب» فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب – والله أعلم – إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمع من رواه. [مقدمة ابن الصلاح، ص 389].

جـ – باعتبار لفظه أو معناه وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:

– **تصحيف في اللفظ:** «وهو الأكثر» وذلك كالأمثلة السابقة.

– **تصحيف في المعنى:** بحيث يبقي الراوي المصحِّف اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد، ومثاله: قول أبي موسى العنزي: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ» يريد بذلك حديث «أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة . . .» [المسند، أحمد بن حنبل، حديث 18761] فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلى [مقدمة ابن الصلاح، ص 387].



ثانيا: الحديث المحرف

1. تعريفه:

أ– لغة: اسم مفعول من التحريف، وهو التغيير، «وتحريف الكلام: عدله عن جهته» [مقاييس اللغة، ابن فارس، 2/43].

ب- اصطلاحا: المحرف: عرفه ابن حجر بأنه ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط. ومثاله حديث جابر رضي الله عنه: «رُمِيَ أُبَيٌّ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» [صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي] حرفه غُنْدَر وقال فيه: أَبِي، وإنما هو أُبَي بن كعب، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد. [مقدمة ابن الصلاح، ص 385] والأكحل: عرق في اليد في وسط الذراع.

2. الفرق بين المصحف والمحرف:

المصحف يكون التغيير فيه بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط، والمحرف يكون التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط، وكلاهما يجمعهما التغيير ويختلفان في نوعه.

3. حكم التصحيف والتحريف:

إذا وقع التصحيف أو التحريف من الراوي نادرا فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأن الخطأ اليسير لا يسلم منه أحد، وإذا كثر التصحيف منه، قدح في ضبطه، فيكون الراوي خفيف الضبط، والقدر المصحف أو المحرف مردود؛ لوروده على غير أصله.

أهتدي وأقتدي

قال يحيى بن معين رحمه الله: «آلة المحدث الصدق» [التمهيد:70/1].

التقويم

1. أذكر أنواع التصحيف.
2. أبين الفرق بين تصحيف السمع وتصحيف البصر.
3. أنطلق من كلام يحيى بن معين، وأبين أهمية الصدق لطالب الحديث.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «وأما التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم، والضبط، فإن من حرم ذلك، وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب، كان من شأنه التحريف، ولم يفلت من التبديل، والتصحيف». [مقدمة ابن الصلاح، ص 218].

أستخلص من النص أهمية التحلي بقيمة الصبر لتلقي العلم من أفواه الرجال وأثر ذلك في الضبط والإتقان.

الإعداد القبلي

1. أعد بحثا مركزا عن مذهب الإمام مالك في حكم رواية الحديث بالمعنى.
2. أبحث عن الفروق بين رواية الحديث باللفظ وروايته بالمعنى، وما يترتب على ذلك.

الدرس 24 الاختصار في الحديث وروايته بالمعنى

أهداف الدرس

- أن أتعرف حكم رواية الحديث بالمعنى.
- أن أميز بين من يجوز له رواية الحديث بالمعنى ومن لا يجوز له ذلك.
- أن أحرص على حفظ الحديث ونقله بلفظه كما هو.
- أن أتخلق بأخلاق العلماء في التبليغ عن رسول الله ﷺ.

تمهيد

الأصل فيمن سمع الحديث أن يقيده ويحفظه، وحفظ الحديث بعد سماعه صدرا أو كتابة يحافظ على النص المروي كما هو، وقد ينسى الراوي، فيروي الحديث بالمعنى عندما لا يستطيع أداءه كما سمعه، وقد تتوفر فيه شروط الرواية بالمعنى وقد لا تتوفر فيه؛

فما حكم اختصار الحديث أو روايته بالمعنى؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وَلا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالمُرَادِفِ إلاَّ لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي؛ فإِن خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وبَيَانِ الْمُشْكِلِ».

الفهم

الشرح:

الْغَرِيب: الغريب: البعيد عن وطنه، وغريب الحديث: ما غمض وخفي معناه.

الْمُشْكِل: المقصود به في المتن: ما التبس وأشكل معناه بسبب تعارض ظاهر.

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن حكم اختصار الحديث.
2. أستخرج من النص حكم رواية الحديث بالمعنى لغير العالم بالمعاني.

التحليـــل

أولا: اختصار الحديث

اختصار الحديث يقصد به الاقتصار على بعض الحديث، وحذف بعضه، وقد اختلف العلماء فيه على أقوال:

- منهم من منع من ذلك؛ بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقا.

- منهم من منع ذلك مع تجويز النقل بالمعنى؛ إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام.

- منهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل.

- التفصيل -وهو الصحيح- وذلك أنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزا عما نقله، غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه- والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر [مقدمة ابن الصلاح، ص 324].

وإنما جاز ذلك للعالم دون غيره؛ لأن غير العالم، قد ينقص ما له تعلق يفسد بتركه المعنى؛ كتركه الاستثناء في نحو قوله ﷺ: «لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ...» [صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب] فإنه لا يجوز حذفه.

وأما تقطيع مصنف الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب للاحتجاج به في المحال المتفرقة المتنوعة، فهو إلى الجواز أقرب، وقد فعله الأئمة: كمالك، وأحمد، وأبي داود، والنسائي، وغيرهم.

ثانيا: حكم رواية الحديث بالمعنى

اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى، وتفصيل ذلك في الآتي:

- أجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين، وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعة، لكن إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

- منعها فريق من أصحاب الحديث والفقه والأصول، وقالوا: لا تجوز رواية الحديث إلا بلفظه، وهو المروي عن ابن سيرين وغيره، من المحتاطين في دين الله، ممن يشترطه، بل رواه

ابن السمعاني عن ابن عمر، وقيل: لا يجوز في حديث النبي ﷺ، ولا يجوز في حديث غيره، وهو مروي عن مالك، ولعله رأى التهوين في ذلك، وقيده بعضهم بما إذا لم يكن مما تعبد بلفظه، ولا هو من جوامع الكلم [شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص 500].

- وبعضهم فصل في ذلك؛ فقال:

أ- يجوز في المفردات لظهور ترادفها، فتغييره يسير، دون المركبات لاحتياجها إلى زيادة تغيير.

ب- إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ، ليتمكن من التصرف فيه، وهذا قد يعترض عليه بأنه: إذا استحضر اللفظ؛ فلم الرواية بالمعنى.

ج- يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه، وبقي معناه مرتسما في ذهنه، فله أن يرويه بالمعنى؛ لمصلحة تحصيل الحكم «لأن المرء ولو كان في غاية من الفصاحة والبلاغة، لا ينهض إلى التعبير عن ألفاظ من أوتي جوامع الكلم بما يؤدي معانيها أجمع، بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل لا يتصور أن يكون مساويا لها في الجلاء والخفاء، لا سيما وهو مفوت للتبرك بألفاظ صاحب الشريعة، ومفتح لأبواب الشك والشبهة في موارد السنة» [شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص 500].

وذلك أنه إن لم يكن عالما بالألفاظ ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينها لا يجوز له ذلك، وهذا ما قصده الحافظ ابن حجر بقوله: «وَلا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إلاَّ لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي»

وما سلف من الأقوال هو خلاف في الجواز وعدمه، والأَوْلى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه، والذي جرى به عمل أهل العلم أن ينقلوا الرواية كما وصلت، ولا يغيروها في كتبهم، ونقل الحافظ ابن حجر عن القاضي عياض رحمهما الله قوله: «ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن». وقد عقد القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» بابا عنوانه: «باب تحري الرواية والمجيء باللفظ ومن رخص للعلماء في المعنى ومن منع» وخلص فيه إلى أن «المستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع» [الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص 179].

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله مبينا آداب طالب الحديث: «. . . وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير، والتأييد، والتوفيق، والتسديد، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية، والآداب المرضية. . .، ولا يحملنه الحرص، والشره على التساهل في السماع، والتحمل، والإخلال بما يشترط عليه في ذلك». [مقدمة ابن الصلاح، ص 247، بتصرف].

التقويـــــم

1. أستخلص مما سبق الفرق بين اختصار الحديث وروايته بالمعنى.
2. أبين الراجح من أقوال العلماء في اختصار الحديث.
3. أصنف في خطاطة آداب طالب الحديث.

الاستثمار

قال الإمام القاضي عياض رحمه الله: «لا خلاف أن على الجاهل والمبتدىء ومن لم يمهر في العلم ولا تقدم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني أن لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حديثا إلا على اللفظ الذي سمعه، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة وتقول على الله ورسوله ما لم يحط به علما.» [الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص 174].

- أبين ما يجب على طالب الحديث أن يلتزمه من قيم الأمانة، والصدق، والخشية.

الإعداد القبلي

يراعى في إنجاز درس الأنشطة التطبيقية ما يلي:

1. تنجز حصة الأنشطة التطبيقية داخل المكتبة.
2. يقسم المتعلمون إلى مجموعات، تنجز كل مجموعة عملها تحت إشراف الأستاذ(ة).
4. تعرض نتائج الأعمال في الفصل قصد مناقشتها.

الدرس 25 أنشطة تطبيقية

أهداف الأنشطة

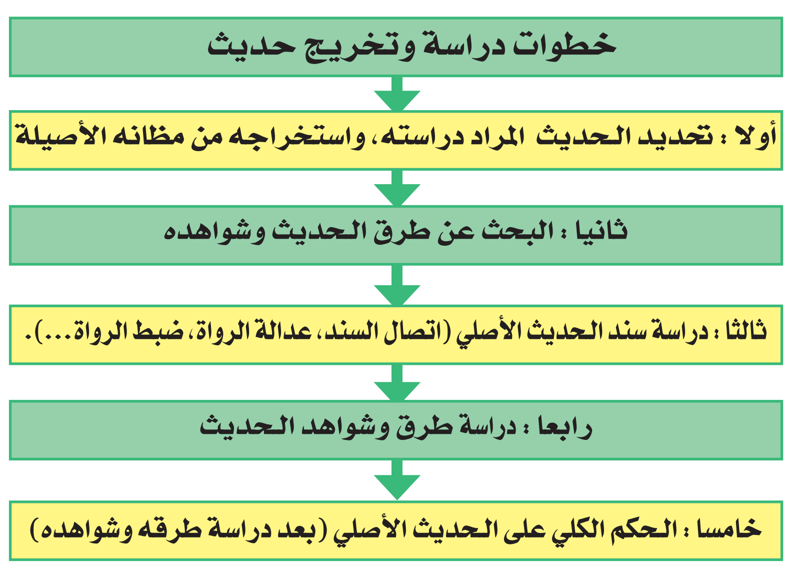
1. أن أثبت معارفي النظرية السابقة.
2. أن أنمي مهاراتي النظرية في البحث التطبيقي العملي.
3. أن أدرك الغاية من ضبط المصطلحات الحديثية وأهمية ذلك في مجال التطبيقات.
4. أن أتمرن على دراسة الأحاديث دراسة تطبيقية عملية.

أقرأ:

عرفت فيما سلف الكثير من الجوانب النظرية المتعلقة بعلم الحديث، واكتسبت جملة من المعارف الأساسية التي تحتاجها في التطبيق العملي لدراسة الحديث، والتي تعين طالب الحديث على التوصل ببحثه الخاص إلى التمييز بين الصحيح والضعيف.

وتقريبا للتطبيقات العملية رأينا أن نضع هذه الخطوات الأولية التي تعين على الوصول إلى المقصود، وراعينا فيها الاقتصار على الضروري والمهم. وغرضنا من هذا مباشرة الجانب التطبيقي لهذا العلم، وأن تكون هذه التجربة مفتاح العناية بالتطبيقات والتوسع فيها.

أطبق:



الحديث المطلوب تخريجه:

حدثنا أبو هشام الرفاعي، قال: حدثنا يحيى بن اليمان، عن شيخ من بني زهرة، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن طلحة بن عبيد الله، قال: قال النبي ﷺ: «لكل نبي رفيق ورفيقي – يعني في الجنة – عثمان».

[سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه]

1. أكتب الحديث كما هو بلفظه وسنده.
2. أبحث عن الحديث بسنده ولفظه في مظانه الأصلية.
3. أبحث عن طرق الحديث وشواهده.
4. أدرس سند الحديث الأصلي، متبعا ما يلي:
   - أقوم بتشجير سند الحديث واستخراج رواته.
   - أبحث عن كل راو من حيث العدالة والضبط....
   - أبحث في اتصال السند.
   - أبين درجة سند الحديث الأصلي.
5. أدرس طرق الحديث وشواهده (إن وجدت) وأبين درجة كل طريق أو شاهد.
6. أبين درجة الحديث الأصلي بعدما تم البحث عن طرقه وشواهده.

الإعداد القبلي

أتعاون مع أصدقائي على تكوين فرق عمل لإنجاز أنشطة ورشات الدعم والتطبيق.

الدرس 26 ورشات عمل للدعم والتطبيق

أهداف الورشات

1. أن أثبت تعلماتي.
2. أن أوظف مكتسباتي في الحديث وعلومه من خلال نماذج تطبيقية.
3. أن أتعاون مع أصدقائي في تطوير مهاراتي في تحصيل ملكة العلم.

طريقة العمل

يتم تقسيم التلاميذ إلى مجموعات تشتغل كفريق عمل من خلال ورشات:

- تكلف كل مجموعة بدراسة نماذج تطبيقية تمت دراستها.
- تعين كل ورشة مسيرا ينظم النقاش، ومقررا يسجل ما تم الاتفاق عليه.
- يعرض مقرر كل ورشة نتائج عملها لتناقش بشكل جماعي وتدون في الدفاتر.

أعمال الورشات

الورشة الأولى: دراسة تطبيقات في المصادر الحديثية عن الحديث: المرسل، والمعضل، والمنقطع.

الورشة الثانية: دراسة تطبيقات لنماذج من الحديث: الموضوع، والمتروك، والمعلل.

الورشة الثالثة: دراسة تطبيقات في مصادر علوم الحديث لنماذج من الحديث: المضطرب، المصحف، المحرف، المنقطع.

الورشة الرابعة: دراسة صفات طالب علم الحديث من خلال كتب آداب الطالب والمحدث.

تراجم الأعلام

الأعلام	ترجمتهم
الملا علي القاري الهروي	فقيه حنفي، من مصنفاته: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» و«شرح نخبة الفكر» و«منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر» كان على مسلك السيوطي في كثرة الكتابة، توفي سنة 1014هـ.
ابن رجب	الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي، الشهير بابن رجب الحنبلي، الدمشقي نشأة ووفاة، من كتبه: «القواعد الفقهية» و«الاستخراج لأحكام الخراج» و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن أبى يعلى وغيرها، توفي سنة: 795هـ.
الشافعي	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، وإليه ينسب المذهب الشافعي، ولد في غزة بفلسطين، صنف التصانيف، ودون العلم، وتكاثر عليه الطلبة، من أهم تصانيفه: «الأم» و«الرسالة» و«اختلاف الحديث» توفي سنة: 204هـ.
ابن أبي حاتم الرازي	عبد الرحمن بن أبي حاتم، كان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال. من مصنفاته: كتاب «الزهد»، وكتاب «الكنى»، و«الفوائد الكبير»، و«فوائد الرازيين»، وكتاب «الجرح والتعديل»، وغيرها، توفي: 327هـ.
الدارقطني	علي بن عمر الدارقطني الشافعي أول من صنف القراءات. ولد بدار القطن من أحياء بغداد ورحل إلى مصر، وعاد إلى بغداد فتوفى بها من تصانيفه كتاب «السنن»، و«العلل» توفى سنة: 385هـ.
الزركشي	بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله عالم بفقه الشافعية والأصول مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة منها « لقطة العجلان» و«البحر المحيط» و«المنثور في القواعد الفقهية» و«النكت على مقدمة ابن الصلاح»، توفي 794هـ.

ابن الصلاح	أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الكردي، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، كان متبحرا في الفقه، قويا في اللغة والعربية، متفننا في الحديث، مكبا على العلم، عديم النظير في زمانه، له مؤلفات وكتب في شتى الفنون، منها: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط»، وكتاب: «معرفة علوم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وكتاب: «وصل بلاغات الموطأ» وغيرها كثير، توفي بدمشق سنة 643هـ.
ابن عبدالبر	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي؛ إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما، أحفظ أهل المغرب، برع براعة فاق فيها من تقدمه من رجال الأندلس. كان موفقا في التأليف معانا عليه، له كتب ومؤلفات، منها: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد «وكتاب» جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»، وكتاب «الاستيعاب» وغيرها من تواليفه، توفي سنة: 463هـ.
الحاكم	أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، الحافظ، عرف بالحاكم لتقلده القضاء، إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عارفا واسع العلم، تفقه، ثم طلب الحديث، له كتب ومؤلفات، منها: «المستدرك على الصحيحين»، وكتاب: «معرفة علوم الحديث» توفي بنيسابور سنة: 405هـ.
العراقي	أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم، المعروف بالحافظ العراقي، المصري الشافعي، اشتغل بالقراءات والفقه والأصول وعلم الحديث، وعلى يديه تخرج غالب أهل عصره في علم الحديث، وله مؤلفات وكتب، منها: ألفيته في الحديث «التبصرة والتذكرة» وله شرح عليها، وله ألفية في السيرة النبوية المسماة «نظم الدرر السنية في السير الزكية» توفي سنة: 806هـ.
الخطيب البغدادي	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، جمع وصنف وصحح، وعلل وجرح، وعدل وأرخ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق، عمل نيفا وخمسين مصنفا، وانتهى إليه الحفظ، وأوقف كتبه، واحترق كثير منها بعده بخمسين سنة، ومن كتبه: «تاريخ بغداد» وله «الكفاية في علوم الرواية»، توفي سنة: 463هـ.

الذهبي	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني، المعروف بالذهبي حافظ زمانه، صنف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة، منها: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» و«المعين في طبقات المحدثين»و«المشتبه في أسماء الرجال» توفي بدمشق، سنة: 748هـ.
السخاوي	شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن، المصري، الشافعي، ألف في مختلف الفنون، ومن كتبه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» و «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» وله أيضا «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» توفي بالمدينة المنورة، سنة: 902هـ.
السيوطي	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري جلال الدين السيوطي، نشأ يتيما، ورحل إلى مختلف الأصقاع طلبا للعلم، له مؤلفات في شتى العلوم والفنون دالة على تبحره وتمكنه من مختلف العلوم، ومنها ألفيته في الحديث المسماة «نظم الدرر في علم الأثر» وله أيضا «اللمع في أسباب ورود الحديث» وله «طبقات الحفاظ» توفي بمصر، سنة: 911هـ.
القاضي عياض	هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، له مؤلفات، منها: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك» و«الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» وغيرها، توفي بمراكش، سنة: 544هـ.
النووي	يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا، له مؤلفات في شتى الفنون، منها: «تهذيب الأسماء واللغات» و«التقريب والتيسير» في مصطلح الحديث، توفي سنة: 676هـ.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم (المصحف المحمدي).

الكتاب	المؤلف
ألفية السيوطي في علم الحديث	عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، صححه وشرحه: أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية.
الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع	القاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة، القاهرة/تونس، الطبعة: الأولى، 1379هـ/1970م.
الأم	الشافعي، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1410هـ/1990م.
الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث	ابن كثير، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1435هـ.
تاريخ بغداد	أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.
التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ/1985م.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد	ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي /محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
الجامع	المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
جامع بيان العلم وفضله	ابن عبد البر، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، الناشر: مؤسسة الريان/دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2003م.

الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر	شمس الدين السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ/1999م.
الخلاصة في معرفة الحديث	شرف الدين الطيبي، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1430هـ/2009م.
سنن ابن ماجه	ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1998م.
سنن أبي داود	أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق شعَيب الأرنؤوط / محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430 هـ.
سنن الترمذي	أبو عيسى الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر /محمد فؤاد عبد الباقي /إبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ.
سنن الدارقطني	أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
سنن النسائي	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النَّسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ.
شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)	أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم /ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1423 هـ/2002 م.

شرح علل الترمذي	زين الدين بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ/1987م.
شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر	علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، لبنان. د.ت.
الشفا بتعريف حقوق المصطفى	القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، 1409هـ/1988م.
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	أبو نصر الفارابي الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة 1407هـ / 1987م.
صحيح ابن خزيمة	أبو بكر النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، 1424هـ/2003م.
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي	شمس الدين السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2003م.
الفصل للوصل المدرج في النقل	المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الشهير بالخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.
الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني	شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: 1415هـ/1995م.
القاموس المحيط	مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثامنة، 1426هـ/2005م.
لسان العرب	ابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثانية، 1390هـ/1971م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي	الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
المدخل إلى كتاب الإكليل	أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة، الاسكندرية، د. ت.
المستدرك على الصحيحين	أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 هـ/1990م.
المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ	مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير	أحمد الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
المعجم الأوسط	أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد/عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
معرفة أنواع علوم الحديث	ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لتقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا/دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ/1986م.
معرفة علوم الحديث	أبو عبد الله الحاكم النيسابوري تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ/1977م.
مقاييس اللغة	ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، 1399هـ/1979م.
موطأ الإمام مالك	تحقيق: المجلس العلمي الأعلى، المملكة المغربية.
الموقظة في علم مصطلح الحديث	شمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، 1412هـ.

فهرس الموضوعات